◄ واقع ومستقبل المدفوعات الرقمية وتوجهات المستهلك نحو الدفع الرقمي

◄ أزمة القطاع المصرفي الأمريكي.. إفلاس بنك (سيليكون فالي)

◄ القطاع المصرفي يستغيث

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

المصارف

Al-Masarif

مايو 2023

العدد (27)

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

البنوك..

خط الدفاع الأول لمواجهة الفقر

natco Information Technology
IBY
YKB
Tadhamon Bank
YCB
YGB
Yemen Gulf Bank
Sharjah Bank of Yemen & Bahrain
AL-AMAL BANK
SABA ISLAMIC BANK
AL-KURAIMI BANK

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الفروع الإسلامية

Islamic Branches

خدمات مصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية

NBYBank NBYBank.1969 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

بنك بحجم وطن..

البنـك الأول فـي اليمـن

عاماً من الثقة

https:/www.facebook.com/YBRDYE

www.ybrdye.com YBRDYE

الرقم المجاني
8000022

المصارف
Al-Masarif

العدد (27) | مايو 2023

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء

شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي

تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١

ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر

فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحريـر

قائد رمادة

العلاقـات العامـة

عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ

سلطان الصالحي

البريـد الإلكترونـي

ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

الكريمي:
رؤيتنا حساب في كل بيت يمني

لقاء بين جمعية البنوك وهيئة الزكاة يناقش تفعيل التنسيق والتعاون بين الجانبين

الخطيب: البنك المركزي اليمني يعمل على ترخيص وتنظيم ومراقبة الخدمات المالية ومقدميها

بنك الأمل للتمويل الأصغر يطلق أول دليل للسياسة البيئية في القطاع المصرفي اليمني

الصرمي: بنك اليمن الدولي يطلق خدمة البطاقة اللا تلامسية الأحدث عالمياً

اتفاق تعاون بين بنك اليمن والخليج وبنك سلام الأفريقي

كتابات

أسامة الشوخي

40

معد الحكيمي

30

محمد الشيخ

44

إسكندر الحكيمي

20

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

القطاع المصرفي يستغيث

تعرض القطاع المصرفي اليمني خلال الثمان سنوات الأخيرة لصدمات متتالية أضرت بمراكزه المالية، وأثرت على موارده ونشاطه الائتماني، وتسببت بالكثير من التعقيدات لعلاقته بعملائه ومراسليه في الخارج، ولا زالت التأثيرات الضارة لتلك الصدمات قائمة حتى اليوم، بل إن تأثير ومضاعفات بعض تلك الصدمات، مثل أزمة السيولة النقدية، التي تضاعفت وازدادت تفاقما خلال السنوات التالية لظهورها وامتدت انعكاساتها لتشمل القطاع التجاري والاقتصادي برمته.

ولعل أبرز مضاعفات تفاقم الأزمة في السيولة النقدية هو ظهور سعرين متباينين لصرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية في السوق المحلية، وصل أحدهما وهو الأهم (سعر الشيكات) إلى ما يتجاوز أربعة أضعاف سعر النقد، وهو ما ألقى بضلاله على فاتورة الاستيراد، وانعكس على أسعار السلع الأساسية وغيرها، وفاقم معاناة المواطن اليمني.

ولقد بذلت البنوك في اليمن جهودا مضنية، وتحملت أعباء مالية وإدارية كبيرة للتغلب على الصعوبات التي خلفتها تلك الصدمات، وضمان الاستمرارية للخدمات اللازمة لدوران عجلة النشاط الاقتصادي، ومع ذلك، وعلى الرغم من كل التضحيات التي قدمتها البنوك في البلد، فقد ظل تأثير تلك الصدمات قائما وبارزا للعيان، وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في ضمان الاستمرارية للنشاط، فإن الخدمات التي تمكنت البنوك من الاستمرار في تقديمها لوحدات النشاط الاقتصادي لا تتجاوز المتطلبات الأساسية وفي الحدود الدنيا لها.

وفي تطور دراماتيكي مفاجئ، وكأن البنوك لم تنل ما يكفيها من الصدمات، يأتي قانون منع المعاملات الربوية ليلزم البنوك بالتخلي عن أنشطتها التقليدية والاستغناء عن أنظمتها وبنيتها التحتية القائمة والتي استثمرت فيها موارد طائلة بهدف تحسين الخدمة المقدمة منها، ويلزمها بالتحول الفوري إلى العمل بصيغة أخرى ومفهوم مختلف للنشاط الائتماني يتطلب منها صرف موارد إضافية لإعادة هيكلة أنشطتها وتطوير أو شراء أنظمة جديدة للوفاء بمتطلبات التحول إلى نشاط إئتماني بمفهوم جديد، ولا شك أن ذلك سيضيف كماً هائلاً من التعقيدات والإرباكات للنشاط الائتماني المتعثر في البلاد.

وفي خضم تلك التعقيدات والعقبات تتطلع البنوك إلى الجهة المعنية بالتنظيم والإشراف على النشاط المصرفي في البلاد، والمناط بها مسؤولية تحقيق الاستقرار في القطاع المالي والمصرفي، وضمان الحماية لأموال المودعين في البنوك، وتوفير عوامل الأمان لأصول البنوك، وأن تمد يد العون والمساندة لمؤسسات القطاع بما يساعدها على الحد من الضرر الناتج عن الصدمات التي تعرضت ولا زالت تتعرض لها، والحد من المخاطر التي تهدد مراكزها المالية وأنشطتها.

وعلى الرغم من إدراكنا للأزمة التي تعيشها السلطة النقدية في بلادنا، البنك المركزي، والناتجة عن الانقسام في بنية البنك وإدارته، والتي أضعفت قدراته وحدت من فاعلية الدور المناط به في الإشراف على القطاع المالي والمصرفي وضمان الحماية له، فإننا لم نفقد الثقة بقدرة البنك المركزي على النهوض ولو بجزء من مسؤولياته، والوقوف إلى جانب مؤسسات القطاع المصرفي وتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتمكينها من التعامل مع المتغيرات في بيئة عملها والتغلب على المصاعب والمخاطر المحدقة بها.

إننا ندق ناقوس الخطر، وننبه سلطات البنك المركزي في كل من صنعاء وعدن إلى الخطر المحدق بمؤسسات القطاع المصرفي في البلاد، وهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى، لأن تضع خلافاتها جانباً، وتدرك حجم المخاطر والمصاعب التي يتعرض لها القطاع، وأن توحد جهودها في سبيل انتشال القطاع المصرفي من واقعه الصعب والسير به إلى بر الأمان وتعطي تلك المهمة الأولوية على ما عداها، في إطار رؤية واضحة ومسؤولة تهدف إلى توفير الحماية وعوامل السلامة لمؤسسات القطاع المالي والمصرفي، وتحقيق المصلحة العليا للبلاد، دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى.

مدير عام البنك اليمني يؤكد على أهمية تعميق معارف الكادر الوظيفي للبنك بأساسيات الصيرفة الإسلامية والامتثال الشرعي

أكد مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأستاذ مدين عبدالجليل على أهمية تعريف الموظفين العاملين في البنك وفروعه في المحافظات بأساسيات الصيرفة الإسلامية وتحقيق الامتثال الشرعي والتوعية بالتمويلات والخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وخلال اختتام الدورة التدريبية التي نظمها مركز التدريب بالبنك في إطار التنفيذ للبرنامج التدريبي (أساسيات العمل المصرفي وفقا للنظام الإسلامي).

واستهدفت عددا من مدراء فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير في عدد من محافظات الجمهورية.. دعا مدير عام البنك كافة القطاعات في البنك إلى التعاون الجاد والمثمر وفق منهجية عمل مشتركة وإدراك أهمية ودور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية وتجاوز الصعوبات والمعوقات والتحديات وطبيعة الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي بشكل عام.

كما دعا المتدربين المشاركين في الدورة الثانية من البرنامج التي نفذها المدرب خالد القاضي إلى الاستفادة القصوى من المعارف والخبرات التي اكتسبوها على مدى 18 ساعة تدريبية، والعمل على تطبيقها وترجمتها على صعيد الواقع العملي من خلال الارتقاء بالوعي المعرفي والمنطق الفكري للموظفين العاملين لديهم وتعريفهم بالأطر والمبادئ الشرعية للصيرفة الإسلامية وحثهم على التعرف على طبيعة الاقتصاد الإسلامي وسماته وخصائصه ومعايير الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية.. مشيرا إلى أهمية التسويق المصرفي الذي يجب أن يستهدف جميع شرائح المجتمع.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يطلق أول دليل للسياسة البيئية في القطاع المصرفي اليمني

احتفل بنك الأمل للتمويل الأصغر وحلم أخضر (Holm Akhdar) للدراسات والاستشارات البيئية، يوم الثلاثاء 16 مايو 2023، بإطلاق دليل السياسات البيئية لبنك الأمل للتمويل الأصغر، والذي يعد الأول من نوعه على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية والقطاع الخاص في اليمن.

ويهدف دليل السياسات البيئية لبنك الأمل، والذي تم إعداده من قبل (حلم أخضر) للاستشارات البيئية، إلى تعزيز الوعي بالسلوك المسؤول بيئياً من خلال الامتثال للمتطلبات البيئية المحلية والممارسات الدولية الجيدة، وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية، وضمان تمويل فرص الأعمال الإيجابية ورفد التمويلات الخضراء، إضافة إلى إيضاح كيفية معالجة بنك الأمل للآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة والعمليات والمنتجات المصرفية التي يمولها البنك.

وأثناء فعالية إشهار الدليل في مقر البنك بصنعاء، قال المدير العام التنفيذي لبنك الأمل، محمد صالح اللاعي: إن «اعتماد السياسة البيئية لبنك الأمل وتطبيق نهج المسؤولية البيئية والاجتماعية في جميع أنشطة البنك ومنتجاته المالية، سيُمكّن بنك الأمل من البقاء ملتزماً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المتوافق مع التوجهات الوطنية والإقليمية والدولية، ومع أصحاب المصلحة»، مضيفاً أن «دليل السياسات البيئية لبنك الأمل يحتوي على مجموعة من المبادئ والأهداف والمعايير البيئية والاجتماعية، ومجموعة من الإجراءات والتدابير التي ترشد عمل البنك مع عملائه وشركائه في كافة المجالات».

وأكد اللاعي: «أن السياسة البيئية لبنك الأمل تمتثل لمتطلبات القوانين والتشريعات البيئية المحلية، ومتطلبات المعاهدات البيئية الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، مع الالتزام بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في مشاريع البنك وأنشطته ومنتجاته المالية، مشيراً إلى أن البنك يسعى إلى مساندة جهود الحكومة والشركاء، في مواجهة التحديات البيئية والمناخية التي تشهدها البلاد».

من جانبه، قال المدير العام لحلم أخضر للاستشارات البيئية، محمد الحكيمي: «نشعر بالفخر لإعداد السياسة البيئية لبنك الأمل، والتي ستتيح للبنك لعب دور فاعل في الحفاظ على البيئة، والموارد، وتطبيق ممارسات صديقة للبيئة من خلال إعادة توجيه التمويلات نحو المنتجات المصرفية الخضراء بما يخدم المجتمعات المحلية».

وأضاف الحكيمي: إن بنك الأمل ومن خلال إعلانه الالتزام بالمسؤولية البيئية، يعد أول بنك يمني يتبنى سياسة بيئية وفق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يجعله ملهماً للقطاع المصرفي اليمني في تبني سياسات بيئية، ومشاريع مستدامة تراعي البيئة، وتغير المناخ، وتعزيز ثقافة المسؤولية البيئية والاجتماعية في القطاع المصرفي والقطاع الخاص في البلاد.

وكان بنك الأمل وحلم أخضر، قد وقّعا مذكرة تفاهم مشتركة في ديسمبر الماضي، للشراكة والتعاون المشترك بين الجانبين لتطوير وتنفيذ عدد من المشاريع والاستراتيجيات وإطلاق منتجات مالية للتمويل الأخضر.

بنك الأمل
للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

كوننا نؤمن بالجانب الإنساني التنموي

يتحتم علينا التركيز على تمويل المشاريع
التي من شأنها تقليل نسبة الفقر في البلد

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

الرقم المجاني
8000006

WhatsApp
778559009

لقاء بين جمعية البنوك وهيئة الزكاة يناقش تفعيل التنسيق والتعاون بين الجانبين

ناقش لقاء عقد يوم 10 أبريل الماضي بصنعاء سبل تفعيل آليات وجوانب التنسيق والتعاون بين جمعية البنوك اليمنية والهيئة العامة للزكاة، والصعوبات التي تواجه البنوك العاملة في البلاد في هذه المرحلة.

واستعرض اللقاء الذي حضره من جانب الهيئة رئيس الهيئة العامة للزكاة الشيخ شمسان أبو نشطان ووكلاء الهيئة، وحضره من جانب الجمعية القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قايد ناجي ومدراء عموم البنوك العاملة في البلاد، جملة من المواضيع المعلقة بين الجانبين، وعددا من المقترحات الهادفة إلى تعزيز العلاقة بين الجانبين وتيسير أداء الواجبات الزكوية في إطار من التفهم والمراعاة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وبما يساعد القطاع المصرفي على ضمان الاستمرارية لنشاطه، والقيام بالدور المناط به في خدمة الاقتصاد الوطني.

وثمّن الاستعداد للتعاون الذي أبدته قيادة الهيئة العامة للزكاة في وضع الحلول الممكنة للمواضيع المعلقة، بما يساعد كلا الطرفين على النهوض بمسؤولياته وبما يحقق المصلحة العليا للبلاد.

من جهته أكد رئيس الهيئة العامة للزكاة استعداد الهيئة للتعاون الكامل مع البنوك لتذليل الصعوبات التي قد تواجهها.

وقال: إن الاجتماع مع ممثلي البنوك يأتي في إطار الشراكة المجتمعية والتعاون بين الهيئة العامة للزكاة وجمعية البنوك اليمنية، وحرص الهيئة على الاستماع لأعضاء مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية والتعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي والخروج برؤية مشتركة للحلول الممكنة والقابلة للتنفيذ في هذه الفترة الاستثنائية.

وقدمت الهيئة خلال اللقاء عرضا مرئيا بالمشاريع المنفذة من قبل الهيئة خلال العام الماضي والمتمثلة في تقديم المساعدات النقدية والإغاثية ومشاريع التدريب المهني ومشاريع دعم الفقراء وغيرها من المشاريع الأخرى ذات الطابع الإنساني والتعاوني. فيما قدم ممثلو البنوك اليمنية بعض المقترحات التي من شأنها أن توفر حلولا للإشكاليات القائمة، مثمنين الاستعداد للتعاون الذى أبداه رئيس الهيئة العامة للزكاة لحل الإشكاليات والصعوبات التي تواجه البنوك في علاقتها مع الهيئة.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة من مدراء الإدارات المالية في البنوك للاجتماع مع المختصين في الهيئة العامة للزكاة والاتفاق على الوسائل الكفيلة بمعالجة الصعوبات وتقديم الحلول المناسبة للمواضيع المعلقة والإشكاليات التي تؤثر على التفاهم والتعاون القائم بين الجانبين.

بنك اليمن الدولي ينفذ 40 برنامجاً تدريبياً لكادره الوظيفي

نفذ بنك اليمن الدولي 40 برنامجا تدريبيا خلال الربع الأول من العام الحالي 2023.

وأوضحت مدير إدارة التدريب والتوظيف في البنك حنان الحمودي في تصريح لمجلة المصارف أن البرامج التدريبية شملت مختلف التخصصات المالية والمصرفية، واستهدفت تدريب وتأهيل 397 كادرا من كوادر البنك من مختلف المحافظات منهم 88 في معهد الدراسات المصرفية و309 في مركز التدريب التابع للبنك.

وأشارت إلى أنه في إطار النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للبنك تم تدريب 40 من طلاب الجامعات اليمنية في مجالات العمل المصرفي بشكل عام من حيث القروض وفتح الحسابات والودائع المصرفية الإسلامية والتجارية، إضافة إلى تعريفهم بالقروض والتسهيلات وأنوع التمويلات والسيولة والنقد والخدمات الإلكترونية، وكذا عملية التزوير والتزييف ومكافحة غسل الأموال وغيرها من الخدمات البنكية.

ولفتت الحمودي إلى أن هذه الدورات التدريبية ساهمت بشكل كبير في صقل مهارات الموظفين وإكسابهم المعلومات في مختلف التخصصات المالية والمصرفية ، الأمر الذي انعكس على تطوير العمل في البنك وتقديم خدمات مصرفية تتمتع بالسهولة والسرعة ما أدى إلى زيادة عدد المودعين والمتعاملين مع البنك.

وأكدت أن بنك اليمن الدولي يضع عملية التدريب والتأهيل لكوادر البنك في سلم أولوياته .. مشيرة إلى أن قيادة البنك تدرك أن الركيزة الأساسية لصناعة النجاح هي وجود كادر بشرى مؤهل يستطيع أن يقدم خدمات مصرفية تنافسية تنال رضا عملاء البنك.

SHARP

Be Original.

natco

Information Technology

50 DOCUMENT BUSINESS

Sharp A3 Colour Multifunction Printers

Sharp A3 colour printers are part of our flagship multifunction printer range. Designed to improve business productivity, Sharp A3 colour printers deliver all the speed and efficiency benefits you'd expect, making them ideal for all your colour printing, copying, and scanning needs.

شركة ناتكو لتقنية المعلومات المحدودة

Natco Information Technology Co. LTD

المركز الرئيسي : صنعاء – شارع هائل – هاتف : 01 218 122/3

اتفاق تعاون بين بنك اليمن والخليج وبنك سلام الأفريقي

عقد يوم الأربعاء 3 مايو 2023 لقاء عمل جمع بين بنك اليمن والخليج ممثلا في رئيس مجلس الإدارة الدكتور مروان محمد خالد، ونائب المدير العام المهندس، توفيق حنيش وبنك سلام الافريقي ممثلا بالأستاذ جامع حرسي عبدي المدير العام لبنك سلام الافريقي بجيبوتي وذلك في إطار توجه بنك اليمن والخليج نحو خلق شراكة حقيقية مع القطاع المصرفي العربي وتبادل الخبرات المصرفية وبما يعزز ويؤهل البنك للعمل على تبني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جرى خلال اللقاء الاتفاق والتفاهم المبدئي لتطوير العلاقة المصرفية بين البنكين والتي تتمثل في الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة في اليمن في مختلف القطاعات.

وتم الاتفاق على عملية تبادل الخبرات من خلال عقد لقاءات واجتماعات لاحقة وفق أعلى المستويات بين البنكين وبما يعزز توجه قيادة مجلس إدارة بنك اليمن والخليج وإدارته التنفيذية نحو تحقيق استراتيجية البنك ورؤيته الجديدة وترجمة هذا اللقاء إلى مشاريع وأنشطة استثمارية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

كما ناقش اللقاء الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون المشترك بين البنكين والعمل لما من شأنه تجاوز الصعوبات والتحديات وتحقيق الطموحات المستقبلية للقطاع المصرفي العربي بشكل عام والقطاع المصرفي اليمني بشكل خاص.

يشار إلى أن إدارة بنك اليمن والخليج وفي إطار حرصها على عملية التحديث والتطوير وإعادة هيكلة البنك أطلقت مؤخرا هوية جديدة للبنك تحت شعار (رؤية جديدة لتنمية مستدامة) معلنة عن بدء مرحلة جديدة في مسيرة عمل البنك لتحقيق مكانة متقدمة له في الساحة المصرفية، وتجسيد رؤية ورسالة البنك الهادفة إلى دعم وتنمية مشاريع العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم الحلول التمويلية والمصرفية لقطاع الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق لدراسات الجدوى الاقتصادية، سواء كانت هذه المشاريع ناشئة أو قائمة وتطمح للتوسع وتطوير أنشطتها الإنتاجية بحيث تستطيع هذه المشاريع الحفاظ على ديمومتها وخدمة نفسها من مردودها وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد.

(كاك) بنك ينفذ برنامجاً تدريبياً لكوادره حول إجراءات فتح الحسابات وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نفذ كاك بنك بصنعاء برنامجا تدريبيا لكوادره حول إجراءات فتح الحسابات وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح مدير مركز التدريب في كاك بنك الأستاذ محمد المقطري أن البرنامج رفد 22 متدربا من مدراء الفروع والعمليات ومشرفي الصالات وموظفي خدمة العملاء بفروع الأمانة وكاك الإسلامي بمهارات ومعارف، تضمنت محاضرات نظرية وتطبيقات عملية في جوانب وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.

ولفت إلى أن البنك يهدف من خلال البرامج التدريبية إلى تطوير مهارات الموظفين لاستيعاب وتحديد العمليات ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الأرهاب ووقوفهم على أحدث الأساليب في هذا المجال وكيفية مواجهتها في العمل المصرفي للحد من خطورتها وانتشارها.

وأشار إلى أن البنك يولي التدريب والتأهيل أهمية كبرى، تأكيدا على أن العنصر البشري يعد من أهم المرتكزات الأساسية التي يجب السعي وراء تطويرها، وتقديم أفضل البرامج التدريبية لتأهيلها نظريا وعمليا لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، إضافة إلى الاستعانة بأحدث البرامج والأنظمة الآلية.

نائب مدير التدقيق الداخلي في بنك اليمن الدولي يحصل على شهادة (CGSS) الدولية

حصل الأستاذ/ مراد فاروق عبده طاهر، نائب مدير التدقيق الداخلي في بنك اليمن الدولي على شهادة اختصاصي معتمد في العقوبات الدولية (CGSS)، عبر معهد الدراسات المصرفية وهي شهادة صادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح بذلك واحدا من سبعة متخصصين في العقوبات الدولية (CGSS) على مستوى الجمهورية اليمنية.

وتؤهل الشهادة الحاصلين عليها للتعرف على مبادئ العقوبات الحاسمة، التي يجب على جميع موظفي إدارات الالتزام فهمها، سواء كانوا من العاملين بتلك الإدارات، أو الراغبين في العمل بها، وتمثل أهم جوانب الامتثال فيما يتعلق بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأيضا مبادئ وقواعد الحوكمة وفقا لما صدر من المنظمات العالمية، والتي تلزم كافة المؤسسات المالية في كل دول العالم بالامتثال لما تصدره من قرارات حول العقوبات المالية المستهدفة.

YKB

بنك اليمن و الكويت يُلهم المستقبل

YKB Inspiring the future

YKB الإسلامي

وجهتك المالية
بضوابط شرعية

منتدى المستهلك المالي الرقمي..

واقع ومستقبل المدفوعات الرقمية وتوجهات المستهلك نحو الدفع الرقمي

انطلقت بصنعاء في الـ 14 من مايو فعاليات منتدى المستهلك المالي الرقمي الذي نظمته الجمعية اليمنية لحماية المستهلك بالتعاون مع البنك المركزي اليمني بعنوان (واقع ومستقبل المدفوعات الرقمية وتوجهات المستهلك نحو الدفع الرقمي).

مقبولي: نؤكد استعداد الحكومة لتقديم كافة أنواع الدعم والتسهيلات بما يسهم في إنجاح التحول الرقمي كضرورة حتمية وعصرية

وفي حفل افتتاح المنتدى الذي حضره نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية الدكتور حسين مقبولي ونائب وزير الصناعة والتجارة أحمد محمد الشوتري ووكيل وزارة العدل للشؤون المالية القاضي أحمد الكحلاني أكد نائب رئيس الوزراء الدكتور/ حسين مقبولي أن انعقاد المنتدى في ظل الحرب والحصار يشكل رسالة تأكيد على استمرار مسار بناء الدولة اليمنية الحديثة من خلال مشروع الرؤية الوطنية .

ولفت إلى أن عجلة البناء والتحديث والتطوير في بلادنا تسير على قدم وساق ولن تتأثر بالحرب والحصار.

وحث على ترجمة الأبحاث والدراسات وأوراق العمل التي سيناقشها المنتدى على أرض الواقع من خلال تحويلها إلى برنامج عمل وتعزيز الوعي لدى المستهلك بأهمية التحول نحو الدفع الرقمي.

الخطيب: التقدم والتسارع الكبير محلياً وعالمياً في توظيف التكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي يؤكد ضرورة تعزيز حماية المستهلك المالي

وأشار إلى أهمية تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمصرفي لتقديم خدمات مالية رقمية متميزة وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلك المالي الرقمي وحمايته.

وأكد استعداد الحكومة لتقديم كافة أنواع الدعم والتسهيلات بما يسهم في إنجاح التحول الرقمي كضرورة حتمية وعصرية.

من جهته أشار مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني يحيى الخطيب إلى أهمية المنتدى وما يمثله موضوع حماية المستهلك المالي في العمل المصرفي كأولوية لتعزيز الشمول المالي تساعد على رفع الوعي المصرفي ونشر الثقافة المالية في أوساط المجتمع.

وتطرق إلى خطط وبرامج البنك المركزي اليمني في إطار توجهات الدولة للتحول نحو الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الشمول المالي وتحقيق الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

ولفت إلى أن التقدم والتسارع الكبير محليا وعالميا في توظيف التكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي يؤكد ضرورة تعزيز حماية المستهلك المالي.

وأكد أن البنك المركزي اليمني يعمل على ترخيص وتنظيم ومراقبة الخدمات المالية ومقدميها وتنسيق الجهود بين كافة الأجهزة ضمن إطار صلاحياته المستمدة من الدستور والقوانين النافذة .

من جهته أشار رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور إلى أن منتدى المستهلك المالي الرقمي يأتي استجابة للتطورات المتسارعة التي شهدتها التقنية المالية والتي باتت جزءا من حياة المستهلك المالية اليومية.

وأشار إلى أن النوافذ الرقمية للمدفوعات صارت في متناول الجميع وبات التعامل مع هذا الواقع الجديد ضرورة حتمية وعصرية ومسؤولية مجتمعية يجب التعاطي معها وفق استراتيجية واضحة للنهوض بها وتوفير متطلباتها وقراءة تحدياتها بوضوح.

وتطرق إلى أهداف المنتدى في توفير فرص كبيرة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب والحلول للمدفوعات الرقمية لتطويرها وتحسين جودتها.

منصور: منتدى المستهلك المالي الرقمي يأتي استجابة للتطورات المتسارعة التي شهدتها التقنية المالية

وثمن دعم الحكومة والبنك المركزي اليمني وكافة الشركاء الداعمين لإقامة هذا المنتدى بما يسهم في تحسين وتطوير جودة خدمات المدفوعات الرقمية وضمان كفاءتها وكذا تهيئة البنية التشريعية والقانونية لحماية المستهلك المالي الرقمي.

فيما أوضح مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير مدين عبد الجليل مسعود أن الوتيرة المتسارعة لرقمنة الخدمات المالية والابتكار في البنية التحتية المالية وانتشار استخدام المدفوعات الرقمية أدت إلى فرض نمط جديد للتعاملات المالية، بات يشغل حيزا كبيرا من استراتيجيات الأعمال لدى كافة القطاعات وعلى وجه الخصوص

القطاع المالي والمصرفي في مختلف بلدان العالم.

ولفت إلى أن قطاع التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية ينمو بمعدلات غير مسبوقة وأصبحت صناعة الخدمات المالية والمصرفية تهيمن عليها وتتحكم فيها الابتكارات والتطورات في التكنولوجيا الرقمية.

وشدد على ضرورة إعداد إطار وقواعد تنظيمية وتشريعية ملائمة بمشاركة البنك المركزي والجهات الحكومية والهيئات التنظيمية وجمعيات ومنتديات حماية المستهلكين والجهات ذات العلاقة لمواكبة وتيرة التغيير والتطوير المتسارع وتزويد المستهلكين بوسائل وأدوات الحماية التي تمكنهم من المشاركة بفعالية في مثل هذا التحول، إضافة إلى تفعيل دور الجهات والهيئات ذات العلاقة بالتثقيف ونشر الوعي الرقمي لدى المستهلكين.

إلى ذلك تطرق رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس إلى ضرورة مواكبة التطورات الكبيرة في التجارة الإلكترونية وأهمية مواكبتها وتوسيع نطاق استخدام المدفوعات الرقمية وتشجيع الابتكارات في هذا الجانب وتعزيز ثقة المستهلك المالي الرقمي.

وأشار إلى أهمية العمل على تعزيز منتجاتنا الوطنية في السوق الرقمي ومنح المزايا والتسهيلات للاستثمار الوطني وبما يحقق النمو والتوسع للصناعات المحلية والمنتج المحلي الوطني ونشر الوعي لدى المستهلك للتوجه نحو المنتجات الوطنية وحشد التسويق الرقمي لها ودعمه للوصول اليها.

وعبر عن أمله في أن يخرج المنتدى بتوصيات لخلق وبناء التفاعل الرقمي بين العلامات التجارية الوطنية وكافة المنتجات المحلية والمستهلك عبر التسوق الرقمي هذا.

وأكد استعداد القطاع الخاص للتعاون التام مع البنك المركزي والوزارات الأخرى المعنية بالتجارة الإلكترونية وجمعية حماية المستهلك للعب دور رئيسي في ضمان حقوق المستهلك المالي الرقمي.

جلسات عمل المنتدى

على مدى ثلاثة أيام انعقدت عدد من جلسات أعمال المنتدى بمشاركة ممثلي الجامعات والبنوك

مسعود: الوتيرة المتسارعة لرقمنة الخدمات المالية وانتشار استخدام المدفوعات الرقمية أدت إلى فرض نمط جديد للتعاملات المالية

والمصارف والمؤسسات المالية وخبراء التقنية المالية وكبار متخصصي الدفع الرقمي في اليمن، جرى خلالها مناقشة عدد من المحاور المتعلقة بواقع ومستقبل المدفوعات الرقمية واتجاهات القطاع الحكومي للتحول نحو الدفع الرقمي التحديات والفرص وتحديات البيئة التشريعية والقانونية لخدمات منظومة الدفع الرقمي وكفاءة وتقنيات الدفع الرقمي ودورها في توسيع نطاق انتشار واستخدام المدفوعات الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية وتمكين التقنيات المالية الحديثة ودورها في ضمان

الكبوس: ينبغي العمل على تعزيز منتجاتنا الوطنية في السوق الرقمي ومنح المزايا والتسهيلات للاستثمار الوطني

خدمات دفع رقمية مستدامة، وكذا آفاق البيئة الاستثمارية للمدفوعات الرقمية في اليمن وفرص الاستثمار الواعدة في مجال التقنيات الجديدة والناشئة وتوجهات سلوك المستهلك نحو الدفع الرقمي وأهم العوامل المؤثرة لاختيار وسائل الدفع الرقمي.

أوراق عمل

وخلال جلسات أعمال المنتدى نوقشت العديد من أوراق العمل التي قدمها المشاركون وفي جلسة العمل الافتتاحية برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي حسين حازب نوقشت خمس أوراق عمل الأولى بعنوان "واقع وتحديات المدفوعات الرقمية في القطاع الحكومي" قدمها وكيل وزارة المالية أحمد حجر والثانية بعنوان "مؤشرات نمو المدفوعات الرقمية بالقطاع الحكومي" قدمها مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني يحيى الخطيب، فيما تناولت الورقة الثالثة "جهود رقمنة المدفوعات الحكومية ودورها في تمكين المستهلك لاستخدام وسائل وقنوات الدفع الرقمي الضرائب والجمارك والنقل كنماذج" قدمها كل من الوكيل المساعد لقطاع التحصيل بمصلحة الضرائب عبدالله كزمان ومدير عام النظام الآلي بمصلحة الجمارك محمد علي القدمي ومدير الحوالات النقدية والوكلاء في بنك اليمن والكويت، وتناولت الورقة الرابعة "رؤية الدولة للتحول نحو مجتمع رقمي غير نقدي واستشراف مستقبلها" قدمها رئيس وحدة التخطيط بمكتب الرؤية الوطنية حمدي الشرجبي، واستعرضت الورقة الخامسة التي قدمها مدير دائرة البحوث والتطوير في البنك الأهلي اليمني صلاح الفائق "التحديات والفرص لتعزيز المدفوعات الرقمية في القطاعين الحكومي والخاص".

واستمرارا لأعمال وفعاليات المنتدى انعقدت في الـ 15 من مايو عدد من جلسات العمل أشارا وزيرا الشؤون القانونية والتخطيط والتنمية خلال افتتاحها إلى أهمية المنتدى في تبادل المعلومات وخلق المعرفة وتبادل أفضل الممارسات والتجارب والخبرات في توظيف الحلول المبتكرة للنهوض بخدمات الدفع الرقمية، وأكدا ضرورة تضافر الجهود لمواكبة وتيرة التغيير والتطوير المتسارع وتزويد المستهلكين بوسائل وأدوات الحماية التي تمكنهم من المشاركة بفعالية في التحول الرقمي، إضافة إلى تفعيل دور الجهات والهيئات ذات العلاقة بالتثقيف ونشر الوعي الرقمي لدى المستهلكين.

وعبرا عن الثقة في خروج المنتدى بمخرجات نوعية تمثل قيمة إضافية في مجال حماية المستهلك المالي الرقمي باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الجهات المختصة والبنوك والمصارف والمؤسسات المالية والتقنية ذات العلاقة.

وخلال جلسة العمل الأولى

برئاسة وزير الشؤون القانونية الدكتور إسماعيل المحاقري قدمت عدد من أوراق العمل التي كرست لمناقشة واقع وتحديات البيئة التشريعية والقانونية لخدمات منظومة الدفع الرقمي، وجاءت ورقة العمل الأولى تحت عنوان "الحماية القانونية للمستهلك المالي في التشريع اليمني آليات تطوير وتحديث اللوائح والأنظمة" قدمها وكيل وزارة الشؤون القانونية الدكتور محمد الزبيري، وتحت عنوان "التحديات التشريعية والقانونية للتحول نحو الدفع الرقمي ومعايير حماية منظومة المدفوعات الرقمية" جاءت ورقة العمل الثانية، التي قدمها مدير عام أمانة السر بالبنك المركزي اليمني هاشم الأمير، وتناولت ورقة العمل الثالثة "جرائم الاحتيال المالي والجرائم الإلكترونية وأثرها على توجهات وسلوك المستهلك نحو الدفع الرقمي"، قدمها رئيس دائرة التدريب بمكتب النائب العام، كما تضمنت ورقة العمل الرابعة التي قدمها أستاذ القانون الدولي الخاص المشارك بجامعة العلوم والتكنولوجيا وأكاديمية الشرطة الدكتور محمد الحسني "حماية المستهلك من خلال وسائل تسوية المنازعات الإلكترونية".

فيما استعرضت جلسة العمل الثانية برئاسة وكيل محافظ البنك المركزي اليمني عددا من أوراق العمل، تناولت الأولى" تطوير وتحسين جودة وخدمات منظومة الدفع الرقمي ودورها في تعزيز ثقة المستهلك المالي الرقمي وتلبية احتياجاته" قدمها الخبير المالي خالد المسني، فيما تضمنت الثانية (أمن المعلومات السحابية) قدمها عضو الفريق الفني بشركة سحبكم جازم عثمان، واستعرضت الثالثة" التوجهات الحديثة لقطاع الأعمال في مجال التحول نحو الدفع الرقمي" قدمها مستشار الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الدكتور منصور البشيري، فيما تطرقت الورقة الرابعة إلى (المدفوعات الرقمية ودورها في تلبية احتياجات المستهلك بالقطاعات الخدمية الحكومية، التعليم العالي والصحة أنموذجا) قدمها المدير التنفيذي لمركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي ومدير عام المعلومات والبحوث بوزارة الصحة العامة والسكان يوسف الحاج .

وفي جلسة العمل الثالثة برئاسة وزير التخطيط والتنمية عبدالعزيز الكميم ناقش المشاركون خمس أوراق عمل، جاءت الأولى بعنوان "تطوير البنية التحتية التقنيات المالية" قدمها رئيس الفريق الفني بشركة سحبكم المهندس محمد أنيس، فيما جاءت ورقة العمل الثانية بعنوان "جهود تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والإنترنت ودورها في تمكين التقنيات الحديثة وانتشار خدمات الدفع الرقمي، وتحدثت ورقة العمل الثالثة عن" واقع وتحديات دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وفرص اكتشافها وتنميتها " قدمتها مدير عام تسجيل الابتكارات بالهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار أمل السريحي، فيما تناولت الورقة الرابعة " سياسات تمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة من استخدام تقنيات الدفع الرقمي ودورها بدعم وتطوير مشاريعهم" قدمها محمد علي طبقة من الإدارة المالية بالهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، واستعرضت ورقة العمل الخامسة" سبل تعزيز نطاق خدمات الدفع الرقمي وأثرها في معدلات النمو والاستدامة" قدمها المهندس نزار المؤيد من معهد الدراسات المصرفية.

جلسات العمل الختامية

وخلال جلساته الختامية المنعقدة في الـ في 16 من مايو ناقش المشاركون في المنتدى عدداً من المحاور المتعلقة بآفاق البيئة الاستثمارية للمدفوعات الرقمية في اليمن وفرص الاستثمار الواعدة في مجال التقنيات الجديدة والناشئة وكذا توجهات سلوك المستهلك نحو الدفع الرقمي وأهم العوامل المؤثرة لاختيار وسائل الدفع الرقمي، حيث ناقش المنتدى في جلسته الختامية الأولى التي عقدت برئاسة مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الدكتور طه المحبشي أستاذ القانون التجاري بجامعة صنعاء الدكتور عواد عبد الحفيظ.

وناقشت الجلسة الختامية الثانية برئاسة وكيل وزارة المالية أحمد حجر عددا من أوراق العمل جاءت الأولى بعنوان "تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للمستهلك المالي الرقمي الأدوار والمسؤوليات" قدمها مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني يحيى الخطيب، واستعرضت الورقة الثانية" تطور تقنيات الدفع عبر الهاتف النقال وأثره على تفضيلات المستهلك للدفع الرقمي" قدمها مدير أمن المعلومات بالشركة اليمنية العمانية للاتصالات YOU المهندس عبدالرحمن الحكيم، وتناولت ورقة العمل الثالثة (أهمية التثقيف والوعي المالي وآليات الحد من الأمية الرقمية ودوره في تعزيز ثقة المستهلك) قدمها مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي.

عددا من أوراق العمل، جاءت الأولى بعنوان "دور هيئة الاستثمار في تمكين وتشجيع الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية" قدمها عبر تقنية الزوم الحديثة رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر المنصور، وجاءت ورقة العمل الثانية بعنوان "متطلبات توفير بيئة استثمارية جاذبة لقطاع التكنولوجيا المالية" قدمها عبر تقنية الزوم الحديثة رئيس لجنة التقنية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة غمدان الآنسي فيما جاءت ورقة العمل الثالثة بعنوان " المدفوعات الرقمية محفز للنمو الاقتصادي والشمول المالي" قدمها مدير المحافظ الإلكترونية في بنك اليمن والكويت معين العراسي واستعرضت الورقة الرابعة حماية الملكية الفكرية وضمان تطبيق معايير اتاحة فرص المنافسة العادلة و دورهما بتوسع الدفع الرقمي قدمها خبير الملكية الفكرية

اختتام المنتدى

وفي الاختتام لفعاليات منتدى المستهلك المالي الرقمي، الذي نظمته الجمعية اليمنية لحماية المستهلك بالتعاون مع البنك المركزي اليمني بعنوان " واقع ومستقبل المدفوعات الرقمية وتوجهات المستهلك نحو الدفع الرقمي"، أشار وكيل وزارة المالية أحمد حجر إلى أهمية المنتدى لتسليط الضوء على واقع ومستقبل المدفوعات الرقمية وتوجهات المستهلك نحو الدفع الرقمي.

ولفت إلى أن المنتدى يكتسب أهمية كبيرة كونه يضم كوكبة من خبراء التقنية المالية وكبار متخصصي الدفع الرقمي في اليمن.

وشدد على ضرورة تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع المصرفي والقطاع الخاص لتطوير وتحسين مستوى تقديم الخدمات المالية الرقمية، ومواكبة المتغيرات الجديدة وسد الفجوة ما بين قدرات الأعمال التقليدية وبين التطور الرقمي المتسارع.

وأشاد بجهود الجمعية اليمنية لحماية المستهلك والبنك المركزي اليمني في إقامة هذا المنتدى لتأسيس قاعدة توعوية للمستهلكين وزيادة الوعي عن المعاملات رقميًا وتعزيز الممارسات الآمنة عند استخدام هذه الخدمات.

من جهته أوضح رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور أن جهود الجمعية في تعزيز ثقة المستهلك المالي الرقمي وتمكين المستهلكين من الحصول على الخدمة في كافة مناطق اليمن بسهولة وكفاءة وشفافية وكلفة منخفضة تأتي انطلاقا من أهدافها في حماية المستهلك بشكل عام وفي هذا الإطار تأتي أهداف المنتدى ودوره في تطوير وتحسين جودة خدمات المدفوعات الرقمية وضمان كفاءتها ورفع مستوى أمانها وتقديمها عبر منافذ متعددة بكفاءة عالية وكلفة منخفضة.

وعبر عن أمله في تبنى الحكومة ضمن خططها وبرامجها في إطار الرؤية الوطنية الشاملة عملية الدفع الرقمي في كافة القطاعات، وكذلك القطاع الخاص، مثمنا دعم الحكومة والبنك المركزي اليمني لإقامة هذا المنتدى وكذا جهود كافة الجهات الداعمة والراعية له.

وفي الختام تم تكريم كافة الجهات الداعمة والراعية للمنتدى.

تضامن باي
TADHAMON Pay
حـوالات سـريعة

حوّلها
انما
أكسب
يدو
تأخي
ر
ءا
رس
ووووون

واستلمها تضامن باي بلا طوابير

ارسل حوالتك من السعودية
عبر مصرف الإنماء

واستلمها في اليمن عبر خدمة تضامن باي
من فروع بنك التضامن أو من أي صراف

بنك التضامن
Tadhamon
Bank

مصرف الإنماء
alinma bank

الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر لـ(المصارف):

رؤية البنك (حساب في كل بيت يمني)

نعمل في بيئة محفوفة بالتحديات، وحرصنا في إدارة المخاطر على التعامل معها بشكل إيجابي، واستبق البنك كل تلك بوضع خطة طوارئ للعمل وفق بيئة المخاطر، هكذا يتحدث الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر يوسف الكريمي، موضحاً مسيرة البنك وسط الحرب، وحرصه على تقديم خدمات جديدة تلبي رغبة عملائه وبما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني، كل ذلك وأكثر في سياق هذا الحوار:

حوار : فؤاد أحمد يحيى

الأستاذ / يوسف الكريمي

للبنك 212 فرعا ومكتبا وأكثر من 3000 وكيل (إم فلوس) وأكثر من مليوني عميل

في البداية نود منكم التحدث عن رؤية ورسالة بنك الكريمي وعن الاستراتيجية التي يعمل في ضوئها البنك؟....

في إطار سعينا إلى تعزيز الشمول المالي في المجتمع فرؤيتنا هي (حساب في كل بيت يمني)، ورسالتنا هي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين معيشة الفرد والمجتمع عن طريق تقديم خدمات مالية نوعية ومتنوعة ومبتكرة تتواكب مع أحدث التقنيات وتتناسب مع احتياجات العملاء في الحضر والريف وفي الداخل والخارج وبما يحقق الفائدة المرجوة والعائد المجزي على المودعين والعملاء والمساهمين. هذه هي رؤية بنك الكريمي ورسالته.

ومن أجل ذلك نسعى إلى تحقيق أربع غايات استراتيجية، الأولى تتعلق بالتركيز على العميل والثانية تتعلق بالانتشار والقرب من العميل والثالثة تتعلق بالعمل المهني الاحترافي والرابعة تتعلق بتطوير القنوات الرقمية لتقديم الخدمات.. وفي سبيل تنفيذ هذه الاستراتيجية وترجمتها بصورة فعلية على أرض الواقع فقد كان شعار البنك (دوماً معك) وحرصنا على أن نكون وأن نتواجد دائما بالقرب من العملاء في أي مكان في الحضر وفي الأرياف في السواحل وفي الصحارى وفي الجزر.. وفي كل مكان يتواجد فيه العميل نحرص على أن يكون البنك متواجداً هناك.

مشاكل الصراع

في ظل هذا الانتشار الواسع، ما هي موجبات الأمان والأنظمة والأطر القانونية الخاصة بحماية ودائع العملاء والحفاظ عليها؟....

نحن نعمل في بلد يعاني للأسف الشديد من مشاكل الصراع والحرب منذ ثمان سنوات، ونتيجة ذلك أصبحت البيئة التي نعمل فيها دون شك بيئة محفوفة بالمخاطر، وأصبح الوضع الأمني المحفوف بهذه المخاطر يلقي بظلاله على مختلف المحافظات وبالتالي فقد حرصنا فيما يتعلق بإدارة المخاطر على التعامل معها بشكل إيجابي، ويحسب للبنك أنه كان قد وضع مسبقا، قبل بداية الحرب، خطة طوارئ للعمل وفق بيئة مخاطر، وفق بيئة فيها صراعات وحروب واستفدنا كثيرا من هذه الخطة وعملنا على تطويرها واستفدنا أيضا من تجارب بلدان أخرى ومن آراء الخبراء المختصين بهذا الجانب في تطوير خطة استمرارية أعمالنا حتى في ظل بيئة الصراعات والحروب ونجحنا والحمد لله في الحد من المخاطر وفي التعامل معها بشكل إيجابي من خلال توفير البدائل وتطوير الأدوات والوسائل اللازمة لاستمرارية العمل في جانب الاتصالات وفي جانب توفير الطاقة والكهرباء وفيما يتعلق بأمن الموظفين وأمن العملاء ثم بعد ذلك اتخذنا عددا من الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على ودائع وعلى حسابات العملاء.

وبالنسبة للأطر القانونية الخاصة بالحماية والحفاظ على ودائع العملاء فبنك الكريمي كغيره من البنوك اليمنية يخضع كما تعرفون لقانون البنك المركزي اليمني الذي يشترط أخذ احتياطيات بنسب يحددها البنك المركزي من جميع حسابات و ودائع العملاء وبنفس الوقت يخضع لقانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.

مؤسسة ضمان الودائع المصرفية أنشئت بقانون وكل البنوك تنضوي فيها وتدفع نسبة اشتراك سنوي ومجلس إدارة المؤسسة هو من يحدد هذه النسب بحيث تضمن الودائع المصرفية الموجودة في البنوك.

وهذا يعني أن جميع البنوك اليمنية تعمل وفق منظومة متكاملة وتخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي، ونحن في بنك الكريمي لدينا بيانات مالية مدققة ولدينا مراجع خارجي مستقل يدقق على هذه الحسابات ونتبع ونستخدم أفضل الأدوات والوسائل في عملية الإدارة والتعامل مع المخاطر.

وسائل أكثر قوة

وفيما يخص إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟...

كما ذكرت سابقاً العمل في بيئة تدور فيها الصراعات والحروب تجعل الآخر ينظر إلى هذه البيئة على أنها بيئة مليئة بالمخاطر وهذا يحتم على البنوك العاملة في هذه البيئة أن تتخذ إجراءات وأن تتبع وسائل أكثر قوة وأكثر قبول فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

وبالتالي نحن في بنك الكريمي لدينا أحدث الأنظمة التي تتعلق بهذا المجال ونعمل أيضا على تدريب وتأهيل الكوادر النوعية من موظفي البنك من خلال إقامة الدورات التخصصية والاحتكاك والاستفادة من الخبراء المختصين، ونحرص أيضا على التطوير والتحديث المستمر للبنك، وفي الفترة الأخيرة طورنا نظامنا البنكي إلى نظام تيمنوس الحديث T24 وفيه أنظمة حديثة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

دور كبير

حساب في كل بيت أو حساب لكل عميل هو شعار البنك.. ما أهمية ذلك؟...

أهمية ذلك تأتي كما ذكرت سابقاً وفقاً لقضية الشمول المالي، حيث أن مؤشرات الشمول المالي

في اليمن من أقل المؤشرات على مستوى الوطن العربي وقبل دخول بنك الكريمي إلى القطاع المصرفي كانت نسبة الشمول المالي في اليمن تقريبا 6٪، الآن بعد أكثر من 10 سنوات أو 13 سنة ارتفعت النسبة إلى 15٪ وكان لبنك الكريمي دور كبير في ذلك من خلال حرص البنك على عملية فتح الحسابات البنكية، وعلى سبيل المثال قبل 10 سنوات من الآن أو أكثر كانت الحسابات والبطائق والتطبيقات مرتبطة بالنخب والأشخاص المقتدرين في المجتمع.

في وقتنا الحالي لم تعد الحسابات مقتصرة على النخب وقد ساهم بنك الكريمي بشكل كبير في نشر هذه الخدمات وأصبحت عند المواطن البسيط الرجل والمرأة وحتى في الأرياف أصبح هناك أناس يمتلكون الحسابات والتطبيقات وبطاقات الصراف الآلي ويستطيعون استخدامها والاستفادة منها، كما عملنا أيضا على تطوير منتج للنقود الإلكترونية "أم فلوس" وهو متواجد في الأرياف وأصبح لدينا أكثر من 730 ألف حساب، هذه المنتجات طورناها للناس غير القادرين على الوصول للخدمات المالية وخاصة في الأرياف أيضا طورنا لهم الكثير من الأدوات ليستفيدوا بواسطتها من الخدمات المالية والبنكية.

ما هي أبرز القنوات التي يقدم من خلالها البنك خدماته؟...

القنوات الموجودة لدينا هي الفروع والوكلاء والقنوات الإلكترونية والصراف الآلي هذه تقريبا أبرز القنوات التي يستخدمها البنك لتقديم خدماته للعملاء. ولدينا 212 فرعا ومكتبا وأكثر من 3000 وكيل أم فلوس ولدينا أكثر من 2 مليون عميل.

خدمات متنوعة ومبتكرة

ماذا عن تجربة البنك في مجال التمويل الأصغر؟...

التمويل الأصغر هو لب عملنا ورسالة البنك كما ذكرت هي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة، أحد هذه الخدمات هو التمويل الأصغر وفي هذا السياق وصلت نسبة ما قدمه البنك من التمويلات إلى أكثر من 63 ألف تمويل منذ تأسيسه والمبلغ الإجمالي الذي تم صرفه على هذه التمويلات يفوق 97 مليار ريال يمني، وهذا طبعاً بجهود الجميع دخلنا مناطق كان الناس فيها بسبب الحرب وانعدام المشتقات النفطية على وشك النزوح فدخل البنك ومول بمدخلات ومستلزمات إنتاج ومنظومات طاقة شمسية وساهم في استقرار الناس، وأصبح هناك نمو اقتصادي ودارت العجلة الاقتصادية في هذه المناطق التي تواجدنا فيها وحاولنا أن نصل إلى العملاء ونقوم بعملية التمويل سواء في التمويل الريفي التمويل الزراعي وفي التمويل الصغير والمتوسط ولدينا محفظة كبيرة في هذه التمويلات التي تستهدف أصحاب الأنشطة الصغيرة والمتوسطة بتمويل أصول أو تمويل رأس مال عامل وحقيقة هذه الفئة من التمويلات هي المسؤولة عن خلق فرص عمل في المجتمع.. يعني المنشآت الصغيرة والمتوسطة دائما هي من تخلق فرص العمل في دعم الاقتصاد وهي

من تعمل على مكافحة البطالة، وللبنك إسهامه في هذا المجال.. أيضا عندنا المشاريع الصغيرة أو الصغرى أيضا أصحاب هذه المشاريع نقوم بتمويلهم ولدينا تجارب وقصص نجاح ممتازة سواء مع الذكور أو مع الإناث.. كيف بدأوا بمستوى بسيط ثم توسعوا وأصبح لديهم أنشطة كبيرة وفروع وتوسع أيضا في أعمالهم.. التمويل الأصغر هو في الأخير رسالة تحتاج إلى أدوات ورؤية واستخدام تجارب صحيحة في عملية تطوير المنتجات وفي استهداف العملاء.

مبدأ المضاربة

من خلال التمويل الأصغر كيف تتم عملية التمويل هناك من يقول أن هناك شروط تعجيزية للبنك ما حقيقة ذلك؟...

هي ليست شروط تعجيزية ولكن نحن في بلد فيه صراعات ومخاطر وفي الأخير هذه أموال مودعين والبنوك مسؤولة عنها ونحن عندما نستثمر في مجال التمويل الأصغر ندخل على مبدأ المضاربة ولا بد أن نتخذ كافة الوسائل حتى تعليمات البنك المركزي تشترط وجود ضمانات ودراسات جدوى اقتصادية.. بمعنى أن هناك أسس مهنية لأن هذه الأموال ليست أموال جمعيات ولا أموال مانحين أو متبرعين، هذه أموال مودعين وبالتالي لابد أن نحرص على أن نعمل عند استثمارها بشكل مهني واحترافي، وهنا يأتي تكامل الأدوار يعني أن مؤسسات التمويل الأصغر تركز في تقديم تمويلاتها على الطبقة الفقيرة والمعدمة ولابد أن يكون هناك عملية تأهيل لهذه الطبقة حتى تصبح قادرة أن تأخذ التمويلات وفقا لآلية السوق . وبالتالي فإن التمويل الأصغر يشتغل مع العملاء إلى مستوى معين، وعندما يتطور العميل قد يحتاج إلى مبالغ أكبر فيبحث عنها في البنوك.. هذه الدورة وهذا التكامل في الأدوار في جانب التمويل هو من يحقق القيمة المضافة في المجتمع، ويعمل حراك اقتصادي كبير، ولذلك نحن بحاجة دائما إلى وجود تكامل وإلى تحديد الأدوار ومعرفة الأدوار وكل لاعب في السوق يكون له دور معين بحيث يتحقق الهدف المنشود.

بصمة في دعم الاقتصاد

رغم الظروف الصعبة خلال فترة الحرب إلا أننا شاهدنا تطور في خدمات بنك الكريمي الإلكترونية إلى ماذا يعود ذلك؟...

في ظل البيئة التي عشناها بيئة الحروب وقيود انتقال الناس والمخاطر المحيطة برزت أهمية هذه الخدمات الإلكترونية كحل، وبرزت أهمية تسهيل حصول الناس على هذه الخدمات وبالتالي فقد حاول البنك أن يستثمر في هذا الجانب على أصعدة كثيرة وبالفعل أصبح للبنك بصمة في دعم الوضع الاقتصادي وأصبح له دور قيادي في هذا الجانب والحمدلله الآن هناك توجه من جميع البنوك نحو الخدمات الإلكترونية وهذا شيء صحي وإيجابي على الرغم من أن الفجوة عندنا ما زالت كبيرة ونحتاج إلى العمل سويا وبشكل جماعي وأن تتظافر جهود الجميع من أجل سد هذه الفجوة الموجودة.

هل يأتي دخول البنك في مسألة النقود الإلكترونية في إطار الشمول المالي؟...

نعم بنك الكريمي هو أول بنك حصل على ترخيص البنك المركزي لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عام 2015 واشتغل البنك على هذا الجانب واستطعنا تحقيق رؤية البنك لإيصال الخدمات المالية في كل مكان وأيضا أن يكون هناك حساب في كل بيت يمني وأصبح لدينا الآن أكثر من 730 ألف عميل نقود إلكترونية أو حساب.

نقلة كبيرة

ما الجديد الذي يسعى إلى تحقيقه البنك في جانب الخدمات الإلكترونية؟...

الجديد أننا دشنا الآن جهاز ال STM وهذا الجهاز بمثابة فرع مصغر فيه كاميرا وجهاز اتصال يسمح للعميل بالتواصل مع موظف خدمة العملاء مباشرة ويستطيع أن يمسح مثلاً كل البيانات المطلوبة.. ويمكن للعميل الحصول على كل الخدمات وهو أمام هذا الجهاز..

كل الخدمات التي تقدم في الفرع تقدم عبر هذا الجهاز.. وقد دشنا هذا الجهاز ولدينا 4 من هذه الأجهزة سيتم تدشينها ونحن البنك الوحيد الذي يمتلك هذا الجهاز، وبالتالي فنحن دائما نحرص على تطوير الخدمات وعلى توطين هذه الخدمات وهناك نقلة كبيرة في الاتصالات هي الـ 4G ستساعد على تطوير وتقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية سواء للعملاء أو البنوك وعندما نتحدث عن وجود بيئة مشجعة وداعمة ومحفزة على الأعمال نحتاج إلى البنى التحتية التي تساعد على تطوير الخدمات وتطوير القنوات الجديدة لتقديمها وتسهيل وصول العملاء لهذه الخدمات.

منظومة متكاملة

نقطة أخيرة ما مدى التعاون بينكم وبين البنك المركزي وبقية المصارف؟...

لا شك أن هناك تعاون متبادل فنحن في الأخير منظومة متكاملة والتنسيق بيننا وبين البنك المركزي وبقية البنوك قائم وجمعية البنوك اليمنية هي النافذة التي يتم من خلالها هذا التعاون والتنسيق وبالتالي لا يستطيع أحد أن يعمل بمعزل عن الآخرين بالعكس نحن نحتاج إلى أن نعمل سويا وأن نشتغل مع بعض وتحدياتنا واحدة وكل ما كانت البنوك قريبة من بعضها وكل ما كان هناك تنسيق وتكامل في عملها فإن ذلك يعطي قيمة مضافة للقطاع المصرفي بشكل عام.

مدير إدارة قنوات التوصيل ومركز البطائق المصرفية في بنك اليمن الدولي:

البنك يطلق خدمة البطاقة اللا تلامسية (Contactless cards) الأحدث عالمياً والأولى من نوعها في اليمن

أكد م/ محمد أحمد رزق الصرمي، مدير إدارة قنوات التوصيل ومركز البطائق المصرفية في بنك اليمن الدولي، أن البنك توِّج خدماته المصرفية مطلع العام 2023 بخدمة جديدة من البطائق المصرفية المتنوعة الأحدث عالميا والأولى من نوعها في اليمن وهي خدمة البطاقة اللاتلامسية (Contactless cards) التي تمثل جيلاً جديداً من بطاقات الدفع الإلكتروني وأصبح يصدرها البنك كأحد وسائل المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية.

م/ محمد الصرمي

وأشار إلى أن إطلاق هذه الخدمة الجديدة جاء تنفيذا لتوجيهات قيادة بنك اليمن الدولي ممثلة بالأخ/ المدير العام أ. عمر راشد عبدالحق بهدف تحفيز ودعم استراتيجية التحول الرقمي ومواكبة التطور التكنولوجي الراهن وظهور المدفوعات اللاتلامسية payment contactless بما يضمن تحقيق خطوات ملموسة في مجال المدفوعات الإلكترونية بصورة آمنة وأكثر مرونة لكافة الأطراف المشاركة في عملية الدفع.

وأوضح أن بطاقات الدفع اللاتلامسية هي بطاقات دفع تستخدم تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) لإجراء معاملات بدون تلامس.

وبين أنه ولإكمال معاملة باستخدام بطاقة بدون تلامس ، يحتاج حامل البطاقة ببساطة إلى التلويح بالبطاقة بالقرب من جهاز قارئ NFC سواء على جهاز نقطة البيع pos أو جهاز الصراف الالي ATM. ليقوم القارئ بسرعة بنقل والتقاط معلومات الدفع الرقمية من شريحة الدائرة المتكاملة للبطاقة ومعالجة المعاملة على الفور تقريبا.

وفيما يتعلق بكيفية عمل الخاصية اللاتلامسية لفت الصرمي إلى أن البطاقة تحتوي على هوائي صغير (يعتمد على تردد الراديو) مدمج بها، والذي ينقل بشكل آمن تعليمات الدفع لاسلكيًا من وإلى جهاز نقطة البيع أو الصراف الآلي المزود بخدمة الـContactless المعد بشكل خاص لهذه المعاملات.

وأضاف أن الخاصية اللاتلامسية توفر مزيدًا من الراحة والسرعة أثناء عملية الدفع،حيث تتيح لك التكنولوجيا المدمجة في بطاقتك القيام بالدفع على الفور عن طريق التلويح ببطاقتك على جهاز نقطة بيع لاتلامسية ولا يوجد إدخال لأرقام تعريف شخصي أو إدخال للبطاقة في الجهاز أو التوقيع، ويمكنك الانتهاء من المعاملة في بضع ثوان فقط.

مشيرا إلى أن المدفوعات اللاتلامسية آمنة ومضمونة حيث أنك لا تترك بطاقتك اللاتلامسية من يدك أبدًا وعليه تستمتع بقدر أكبر من راحة البال، كما أنك تتمتع بحماية ضد عمليات الاحتيال، تمامًا كما هو الحال مع المعاملات التي تتم عن طريق الشريحة الذكية.

و تستطيع أيضا تمرير بطاقتك أو إدخالها في جهاز نقطة البيع للقيام بسداد المشتريات مثل البطاقة العادية بالطريقة التقليدية.

وأكد أن البطاقة اللاتلامسية آمنة تمامًا مثل أي بطاقة أخرى مزودة بشريحة ذكية EMV وتحمل نفس طبقات الحماية الأمنية المتعددة نظرًا لأنها تستخدم أحدث تقنيات التشفير الآمن وتعمل الخاصية اللاتلامسية فقط عندما تكون البطاقة قريبة من قارئ البطاقات الموجود بجهاز نقطة البيع، ويجعل هذا من المستحيل اعتراض أية تفاصيل أثناء الاستخدام. كما يحتوي كل قارئ بطاقة أيضًا على تقنية أمان تستند إلى معايير محددة على مستوى الصناعة وتتم معالجة المعاملات من خلال نفس شبكة الدفع مثل معاملات الشريحة الذكية (Europay, Mastercard and Visa – EMV).

ALKURAIMI BANK

ISLAMIC MICROFINANCE

بنك الكريمي

للتمويل الأصغر الإسلامي

Right Beside You ... دومـاً معـــك

طوّر مشروعك

مع

كريمي تمويل

للإستفسار والتواصل

الهاتف الثابت 1503888

الرقم المجاني 8008800

CS@kuraimibank.com

kuraimibank

www.kuraimibank.com

السوشيال ميديا.. متى تكون نافعة ومتى تكون ضارة؟!

إسكندر الحكيمي*

تعد السوشيال ميديا منصة قوية للتواصل الاجتماعي، والتعلم، والتواصل مع الآخرين، ولكنها في الوقت نفسه قد تكون منبرًا لنشر الأشياء غير الملائمة، والمخلة بالآداب،والقيم الإسلامية. ومن المؤسف أن هناك فئة من الفتيات العربيات، والمسلمات اللاتي يستخدمن هذه المنصات بطريقة غير صحيحة، ومخلة بالآداب، والقيم الإسلامية.

فعندما تستخدم المرأة هذه المنصات لنشر صورها الشخصية، ومحتواها الخاص، بدلاً من نشر المعلومات التي تفيد الناس، فإنها تعرض نفسها للانتقادات والانتقادات المشروعة من قبل المجتمع.

إن تعريض الأجيال الصاعدة لمثل هذه السلوكيات غير الملائمة، يؤدي إلى تشويه الصورة الإيجابية للمرأة العربية والمسلمة، ويؤثر سلبًا على الأخلاق،والقيم الإسلامية، ولذلك فإنه من الضروري أن تتحمل الأسرة، والمجتمع المسؤولية في مراقبة استخدام السوشيال ميديا، وضبطه، وذلك من خلال تقييد استخدامها ومراقبة المحتوى المنشور عليها.

علاوة على ذلك، فإن دور المدارس والمؤسسات التعليمية يجب أن يكون له تأثير كبير في توعية الأجيال الصاعدة، بأهمية الأخلاق، والقيم الإسلامية، وكذلك توعيتهم بأخطار استخدام السوشيال ميديا بشكل غير صحيح.

هناك عدة خطوات يمكن اتخاذها لتحقيق الهدف من ضبط استخدام السوشيال ميديا، وإعادة الأخلاق للمجتمع الذي بدأت مثل هذه الظواهر تفسد عليه حياته، ومنها:

1. توعية الأسرة والمجتمع: يمكن القيام بحملات توعية، وتثقيف للأسر، والمجتمع، حول مخاطر استخدام السوشيال ميديا،بشكل غير صحيح، وضرورة ضبط استخدامها،ومراقبة المحتوى المنشور عليها.

2. تنظيم دورات تدريبية: يمكن تنظيم دورات تدريبية في المدارس، والمؤسسات التعليمية،حول أخلاقيات استخدام السوشيال ميديا، وكيفية تجنب نشر المحتوى غير اللائق، والمخل بالآداب.

3. تشكيل لجان المراقبة: يمكن تشكيل لجان مراقبة،لمتابعة المحتوى المنشور على السوشيال ميديا، وضبط الخروج عن المسار المناسب.

4. تقييد استخدام السوشيال ميديا: يمكن تقييد استخدام السوشيال ميديا بالنسبة للأطفال، والشباب بفرض حواجز على بعض المواقع التي تحتوي على محتوى مخل بالآداب،والقيم الإسلامية.

5. التشديد على العقوبات: يجب على الجهات المعنية التشديد على العقوبات للمخالفين للإجراءات المتخذة، لضبط استخدام السوشيال ميديا، وذلك لتحفيز المجتمع على الالتزام بالقواعد والأخلاقيات.

6. تعزيز القيم الإسلامية: يجب تعزيز القيم الإسلامية، والأخلاقية في المجتمع، من خلال الأدوار التربوية، والتعليمية، والاجتماعية، وذلك للحفاظ على هوية وثقافة المجتمع العربي والإسلامي.

وهنالك ضوابط وعقوبات يمكن اتخاذها ضد المخالفين و تختلف العقوبات التي يمكن فرضها على المخالفين حسب البلدان، والقوانين المعمول بها،

ومن المهم أن يتم تطبيق العقوبات بطريقة عادلة،ومنصفة، وأن تكون قوية بما يكفي لكبح النشاطات غير المرغوب فيها، وتردع المخالفين.

ومن العقوبات الممكنة التي يمكن فرضها على المخالفين:

1. الغرامات المالية: يمكن فرض غرامات مالية على المخالفين، وتتراوح قيمة هذه الغرامات بين بلد وآخر وحسب نوع المخالفة.

2. الحظر: يمكن حظر المخالفين من استخدام المنصات الاجتماعية لفترة معينة، وهذا يعني أنهم لن يتمكنوا من الوصول إلى حساباتهم الشخصية، ونشر أي محتوى.

3. السجن: في حالات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة، يمكن فرض عقوبة السجن على المخالفين.

4. الإجراءات القانونية: يمكن اتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين، مثل رفع دعوى قضائية ضدهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القانون.

5. التوعية والتثقيف: يمكن فرض عقوبات تعليمية، وتثقيفية على المخالفين، مثل إرسال رسائل توعوية وتثقيفية لتوضيح آثار استخدام السوشيال ميديا بشكل غير صحيح.

باختصار، تحتاج المجتمعات إلى تعاون الجميع،والعمل المشترك للحفاظ على القيم،والأخلاق الإسلامية والعربية، وضبط استخدام السوشيال ميديا، وذلك لتحقيق مجتمع مثالي يحترم الآداب، والقيم الإسلامية.

*مدير تسويق البنك التجاري

البنوك اليمنية..
دور بارز في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، فهي لا تقدم فرصاً للتوظيف فقط، بل تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق البيئة الملائمة للمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا السياق يأتي تعدد الجهات والمؤسسات التي تقدم التمويلات للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في اليمن، كما تتعدد الآليات والمنهجيات والمنتجات لكل منها، بهدف دعم وتنمية وتطوير هذه القطاعات بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك اليمنية دورا بارزا في دعم وتنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالة.

وبحسب التقارير الصادرة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية والنشرة الفصلية يتضح جليا مدى الاهتمام الكبير بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلد، حيث يوضح التقرير الصادر عن الصندوق الاجتماعي للتنمية أن مؤسسات التمويل والبنوك في اليمن استطاعت توفير العديد من فرص العمل في مختلف القطاعات، سواء القطاع الزراعي أو التجاري أو الإنتاجي، وكذا الصناعي والخدمي، إضافة إلى الطاقة البديلة .

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد التمويلات وصلت نهاية العام الماضي 969576 تمويلا بقيمة تراكمية وصلت إلى 282 مليار و998 مليون ريال. وأشار تقرير الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى أن التمويلات التي قدمتها مؤسسات التمويل وصلت إلى 687 ألف تمويل وبتكلفة 115 ملياراً و534 مليون ريال، فيما وصلت نسبة التمويلات التي قدمتها البنوك إلى 282 ألفا و 545 تمويلا وبتكلفة إجمالية وصلت إلى 167 ملياراً و463 مليوناً و73 ألف ريال.

مجلة (المصارف) ومن خلال هذا الملف الذى يتحدث فيه عدد من خبراء التمويل الأصغر والمتوسط في اليمن تضع القارئ أمام الدور الكبير للمصارف اليمنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدعم المقدم من قبل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمت في توفير الكثير من فرص العمل وفي التخفيف من الفقر.

أوضح الأستاذ/ رفعت المعمري مدير- التضامن للتمويل الأصغر أن البرنامج يقدم مجموعة من الأنشطة المالية التمويلية وفقاً للصيغ الإسلامية، بهدف الإسهام في تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى وصغار المزارعين في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، وأكد المعمري أن عدد التمويلات التي صرفها البنك بشكل تراكمي منذ التأسيس بلغت 53,852 تمويلا وبمحفظة مصروفة 28,474,702,394 ريالا وبعدد 6,195 تمويلا نشطا، وبمحفظة نشطة 5,706,140,260 ريالا، مشيرا إلى أن عدد المستفيدين من الخدمات والتمويلات التي قدمها البنك بشكل مباشر بلغ 161,556 فردا، المزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي:

الأستاذ/ رفعت المعمري- مدير التضامن للتمويل الأصغر في بنك التضامن:

عدد التمويلات التي قدمها البنك 53,852 تمويلاً وبمحفظة مصروفة بلغت 28,474,702,394 ريالا

في البداية نود أن تقدموا لنا وللقارئ الكريم نبذة تعريفية مختصرة عن التضامن للتمويل الأصغر؟.

تم تأسيس التضامن للتمويل الأصغر في شهر أبريل عام 2006، ويقدم مجموعة من الأنشطة المالية التمويلية وفقاً للصيغ الإسلامية، بهدف الإسهام في تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى وصغار المزارعين في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص من خلال تقديم خدمات مالية متطورة وخدمات غير مالية مستدامة ومتنوعة تلبي احتياجات العملاء وتواكب التطور الرقمي وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رؤية وطموح

ما هي أبرز الرؤى والطموحات والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك؟.

رؤية وطموح البنك بناء مؤسسة رائدة بكادر بشري عالي الكفاءة، وبثقافة مؤسساتية تراعي التطوير والتحسين المستمر، ويسعى البنك إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية مثل تطوير خدمات مالية شاملة مع التركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وصغار المزارعين والإسكان، إضافة إلى تطوير خدمات الادخار والتحويلات

الأستاذ/ رفعت المعمري

والتأمين المستدامة والمتنوعة التي تلبي احتياجات العملاء بما يتوافق تمامًا مع الشريعة الإسلامية، كما يسعى البنك إلى تحقيق هدف الوصول إلى أكبر عدد من العملاء المستهدفين بأكثر الطرق كفاءة من خلال التوسع جغرافيًا في جميع المحافظات ولكن بشكل خاص في المناطق الريفية.

خطوات وإجراءات

ما هي أبرز الخطوات والإجراءات التي سيتخذها البنك لتحقيق رؤيته وأهدافه؟.

هناك الكثير من الخطوات والإجراءات التي اتخذها البنك ولا يزال بهدف ترجمة رؤيته ورسالته بصورة فعلية على أرض الواقع وبالتالي الوصول إلى أهدافه ومنها على سبيل المثال تعزيز الفروع الحالية وفتح فروع جديدة بشكل رئيسي في المناطق المحرومة وغير المخدومة للاستفادة من فروع (بنك التضامن) وشركاء آخرين، واستخدام الوسائل الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتقديم واستخدام أحدث التقنيات في الخدمات المالية المقدمة للعملاء، وأتمتة جميع المعاملات والخدمات لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، وكذا تعزيز القدرات المؤسسية على مستويات متعددة من خلال خلق موظفين مؤهلين تأهيلا عاليًا والعمل على إدارة المواهب وتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتطوير وتحديث السياسات والإجراءات، وتعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للامتثال لأفضل الممارسات في القطاع، وكذلك تفعيل وحدات الاتصال والعلاقات الدولية والبحث والتطوير لضمان التحسين المستمر.

تمويلات وخدمات

ماذا عن فروع البنك ونسبة التمويلات التي قدمها منذ تأسيسه وكذا عدد المستفيدين؟.

يتواجد بنك التضامن للتمويل الأصغر في 13 محافظة في الجمهورية اليمنية بعدد 27 فرعا، وبالنسبة لعدد التمويلات التي صرفها البنك بشكل تراكمي منذ التأسيس فقد بلغت 53,852 تمويلا وبمحفظة مصروفة 28,474,702,394 ريالا وبعدد 6,195 تمويلا نشطا، وبمحفظة نشطة 5,706,140,266 ريالا، وبلغ عدد المستفيدين من الخدمات والتمويلات التي قدمها البنك بشكل مباشر 161,556 فردا، وللبنك أيضا دور كبير في ادماج النساء في سوق العمل، حيث وصل عدد النساء اللاتي شملتهن تمويلات البنك 20,621 عميلة وبمحفظة مصروفة 4,648,508,541 ريالا يمنيا، إضافة إلى ذلك يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات التي تغطي احتياجات الفئات المستهدفة والمبنية على احتياجات العملاء والتي بدورها ساهمت بشكل كبير في الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والشمول المالي.

ويقدم البنك أيضاً ولأول مرة التمويل التعليمي وخدمة التأمين التكافلي لعملائه وتتوزع محفظة البرنامج على عدة قطاعات مثل (الزراعي – التجاري – الإنتاجي – الصناعي – الخدمي – التعليمي – البناء – الطاقة البديلة – الاستهلاكي). حيث تمثل التمويلات الزراعية ما نسبته 12% والخدمية 16,7 % فيما تمثل تمويلات البناء وإعادة الإعمار ما نسبته 15,1 %.

واستطاع التضامن للتمويل الأصغر الوصول إلى عدد 28000 أسرة من خلال توزيع أنظمة طاقة شمسية صغيرة في العديد من محافظات الجمهورية اليمنية للمناطق الريفية وشبه الحضرية في مشروع الكهرباء الطارئ المدعوم من البنك الدولي والمنفذ عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).

> **خدماتنا وتمويلاتنا مستدامة ومتنوعة تساهم في تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدود وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية**

شراكة واسعة

هل هناك مؤسسات تمويل أخرى يعمل معها البنك وفقا لمبدأ الشراكة؟.

يحرص بنك التضامن للتمويل الأصغر كل الحرص على اتباع أحدث الممارسات العالمية وأيضاً على تحديث سياساته وإجراءاته من خلال إقامة شراكات واسعة مع منظمات عالمية وإقليمية مثل (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS، مؤسسة التمويل الدولية IFC، مؤسسة براجما للتنمية الدولية، صندوق سند، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID)، وأيضاً مجموعة من الشراكات المحلية مثل (الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD). ويتم تقديم خدماته من خلال كادر كفؤ والحرص على زراعة القيم المؤسسية ورفع قدرات موظفيه من خلال تسهيل وصوله إلى أفضل التدريبات المتاحة في التمويل الأصغر في السوق المحلية والعالمية.

صعوبات وتحديات

ما هي أبرز الصعوبات والتحديات التي يواجهها بنك التضامن للتمويل الأصغر؟.

تواجه مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر العديد من التحديات والصعوبات التي تعترض طريق تقديمها للخدمات التمويلية للمستهدفين ومن تلك التحديات:

- محدودية مصادر التمويل لمؤسسات وبنوك التمويل الأصغر وارتفاع تكلفة التمويل وبالتالي قدرة أقل في التوسع خصوصا في ظل الأوضاع الحالية.
- التكاليف التشغيلية المرتفعة وخصوصا تكلفة الوصول للفئة المستهدفة وفي ظل تشتت في التجمعات السكانية في اليمن.
- النقص الحاد في السيولة.
- تذبذب أسعار الصرف خصوصا في ظل اختلاف السعر بحسب المنطقة وخلال فترات زمنية متقاربة وهذا يؤثر بدوره على المؤسسات وعلى عملائها أيضا.
- ضعف البنية التحتية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الوصول للفئة المستهدفة.
- صعوبات ومشاكل أخرى تواجه عملاء التمويل الأصغر تتمثل في غياب التكامل في دعم سلاسل القيم، مما يؤدي إلى تعثر العملاء في الإيفاء بالالتزاماتهم.

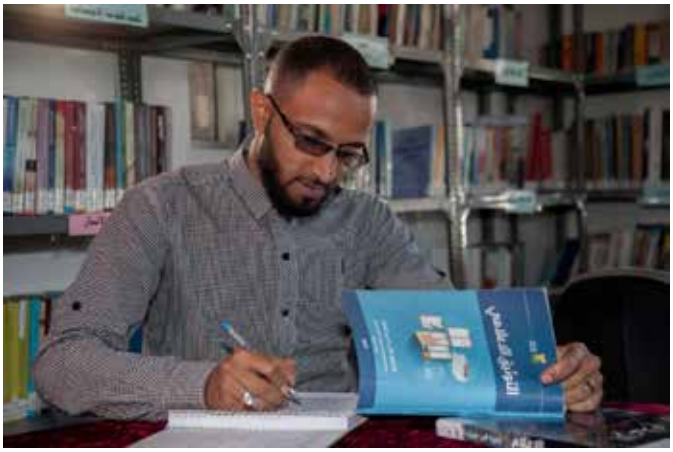

حتى نهاية أبريل 2023..

بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يقدم أكثر من 63 ألف تمويل بمبلغ يفوق 97 مليار ريال

ساهمت التمويلات في الحد من الفقر وتوفير فرص عمل في الريف والمدينة

الأستاذ/ طه علي إسكندر

يعتبر بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي إرثا كبيرا من التجارب والخبرات التي تطورت ونمت خلال مراحل التحول والنمو المختلفة منذ تأسيسه ومروراً بتحوله إلى بنك للتمويل الأصغر الإسلامي في 2010/6/2.

وفي هذا السياق أكد رئيس قطاع التمويل الأصغر في بنك الكريمي طه اسكندر أن بنك الكريمي يهدف لرفع المستوى المعيشي للفرد في الحضر والريف بشكل يسهم في الحد من الفقر، وكذلك تحفيز وتشجيع الاستثمارات للتجار من خلال التوسع والنمو في مشاريعهم عبر تقديم تمويلات تنموية وليست استهلاكية.

وأشار إلى أنه تم البدء بتقديم التمويلات عام 2010 والتي بلغت حتى نهاية شهر أبريل 2023 (عدد 63,911 تمويلا بمبلغ .. 97,627,068,673 ريالا يمنيا) .. مبينا أنه تم استهداف من يمتلكون أنشطة تجارية أو خدمية أو صناعية صغيرة أو متوسطة.

وكذلك المزارعين وبضمانات ميسرة وبصيغ إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك البنك الأكثر في تقديم التمويلات بالمبالغ خلال الأعوام السابقة.

ولفت إلى أن التمويل الأصغر يتمحور حول تقديم الخدمات المالية وغير المالية للأفراد وأصحاب الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، وكذلك يعتبر أداة فعالة للقضاء على الفقر ومكافحة البطالة وتحسين المستوى المعيشي عند أغلب الأسر من خلال الجمع بين الأهداف الاجتماعية والتنموية والاقتصادية، ويخلق التمويل الأصغر فرصا جديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال حصولهم على منتجات التمويل والحصول على الاستشارات المالية من أجل إدارة أنشطتهم بشكل أفضل.

ونوه إلى أن بنك الكريمي ترك بصمات واضحة في الاقتصاد اليمني وعلى امتداد كامل في جميع المناطق الجغرافية في اليمن طوال السنوات الماضية وحتى الآن تحقيقاً لرؤيته (حساب في كل بيت يمني). ويعرف عن البنك تقديمه للعديد من الخدمات التي تتمثل في:

- خدمات الأفراد مثل الحساب الجاري و حساب التوفير والودائع و ATM وكريمي جوال ... وغيرها.
- خدمة تمويل المشاريع (كريمي تمويل) .
- خدمة الشركات والهيئات الدولية (كريمي أعمال).
- خدمة النقود الإلكترونية (أم فلوس).
- خدمة التحويلات النقدية (كريمي اكسبرس).

مؤكدا أن بنك الكريمي الإسلامي من البنوك الكبيرة في منح التمويلات الإسلامية لسعيه المتواصل في تنميه الاقتصاد الحقيقي، وكما يوجد لدى البنك هيئة شرعية تتابع وتراقب جميع عمليات البنك وخدماته.

وأوضح أن بنك الكريمي يمتلك العديد من المنتجات التمويلة التي تناسب جميع شرائح المجتمع والتي تستهدف أصحاب المشاريع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

نورد بعض الاحصائيات التفصيلية لعدد التمويلات المصروفة من قبل بنك الكريمي من العام 2010 حتى العام 2023 في الجدول التالي:

نوع التمويل	عدد التمويلات	مبلغ التمويلات
تجاري	34,980	50,911,592,705
خدمي	16,869	13,796,565,058
زراعي	8,691	29,555,490,872
صناعي	3,371	3,363,420,038
الاجمالي	63,911	97,627,068,673

وبين رئيس قطاع التمويل الأصغر أن بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي لا يقتصر عمله في مجال التمويلات على منح التمويل فقط، وإنما تقديم الاستشارات المالية والطرق والأدوات التي تساعد صاحب النشاط في إدارة نشاطه بكل كفاءة وتقديم الخدمات المالية الأخرى التي تلبى رغبة عملائه. مشيرا إلى أن لدى بنك الكريمي كادر متميز من الموظفين المؤهلين والحائزين على شهادات عالمية، ومن التجارب المتميزة لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي تقديم الاستشارات للمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن وخارج اليمن.

كما أن بنك الكريمي عزز الكثير من الشراكات سواء على المستوى المحلي أو الدولي- على سبيل المثال (الصندوق الاجتماعي للتنمية - ومؤسسة التمويل الدولية IFC) وغيرها.

كما لفت إلى وجود الكثير من قصص النجاح لكثير من العملاء بدءا بأخذ تمويلات بالتدرج من مبالغ صغيرة حتى المبالغ الكبيرة وأصبحوا من كبار التجار في مناطقهم وأنشطتهم وصولا إلى فتح فروع وأنشطة أخرى وزيادة عدد الموظفين والعاملين لديهم.

أوضح الأستاذ/ سامح الحكيمي مدير التمويل في بنك الأمل للتمويل الأصغر أن بنك الأمل منذ تأسيسه في العام 2009 كأول بنك للتمويل الأصغر في المنطقة العربية حمل على عاتقه مسؤولية إنسانية واجتماعية تجاه الفقراء وذوي الدخل المحدود والمنخفض، لافتا إلى أن رؤية البنك الإنسانية كانت ولا تزال تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحضرية والريفية من خلال توفير خدمات مالية وغير مالية شاملة لكل اليمنيين،حيث صنع البنك مسيرة تحول في تمويل شريحة الفقراء ومحدودي الدخل بهدف إحداث نقلة نوعية في حياة هذه الشريحة من المجتمع على المستويين الإنساني والاجتماعي وتحويلهم إلى رواد أعمال وكيانات إنتاجية تدر دخل لأسرهم.

الأستاذ/ سامح الحكيمي- مدير التمويل في بنك الأمل للتمويل الأصغر:

بنك الأمل قصة نجاح وريادة مستمرة رغم الأزمات المتلاحقة

نجاحات نوعية

وأكد الحكيمي أن البنك قد نجح في تحقيق هدفه الأسمى المتمثل في المساهمة في إنقاذ الفقراء وذوي الدخل المحدود من شبح البطالة وتحويلهم إلى داعمين للاقتصاد الوطني بطريقة غير مباشرة.

وبين أن بنك الأمل شهد في أولى سنواته (2009-2010) تحولات ونجاحات نوعية فاقت التوقعات ليحتل المرتبة الأولى من بين مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن من حيث عدد وحجم التمويلات ليصبح بذلك واحدا من أسرع المؤسسات المالية نموا وكفاءة على المستوى المحلي والعربي، حيث تمكن من صرف 23,397 تمويلا بقيمة 1.2 مليار ريال يمني مستهدفا قطاعات هامة وحيوية كالقطاع الإنتاجي والتجاري والخدمي والزراعي.

ونوه إلى أن مستوى نجاح البنك مع بدء فتيل أزمة العام 2011 قد تراجع مقارنة بالنجاحات المحققة في الأعوام السابقة له، وأن الأزمة والركود الاقتصادي أدت إلى ارتفاع عدد الفقراء في نهاية العام 2011 إلى 12 مليون شخص بحسب ما نشرته التقارير الرسمية.

خطة طوارئ

وأشار إلى أن قيادة بنك الأمل ولأنها لا تعرف المستحيل فقد واجهت هذه الأزمة انطلاقا من مسؤوليتها الإنسانية والاجتماعية تجاه الشريحة التي تنظر إلى البنك كمصدر أمل لتحسين حياتهم وتحقيق طموحهم، وقررت الاستمرار في صرف التمويلات بتحفظ وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من خطة العام ومسايرة الأزمة والعمل وفقا لخطة طوارئ تعتمد على أساليب علمية في إدارة الأزمات وسيناريوهات متنوعة لسير الأزمة وخطط التعامل معها، حتى تمكن البنك من صرف 12,493 تمويلا بقيمة 635 مليون ريال يمني .

انطلاقة حقيقية

ولفت الحكيمي إلى أن العام 2012 قد مثل عام الانطلاقة الحقيقية في صرف التمويلات متحديا آثار الأزمة كون رسالته ورؤيته تجاه شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود والمنخفض هي المحرك الأساسي لإرادته، واستمر في تحقيق نجاحات متوالية وبمعدلات نمو متسارعة خلال العامين (2013-2014) ليتضح بأنه لولا الأزمات السياسية لأصبح البنك علامة فارقة في قطاع التمويل الأصغر خلال فترة وجيزة.

وأكد أن البنك خلال الفترة (2012 2014-) تمكن من صرف 77,585 تمويلا بقيمة 6.8 مليار ريال يمني بمنتجات تمويلية متعددة في المناطق الريفية والحضرية.

الأستاذ/ سامح الحكيمي

بلغ عدد التمويلات التي قدمها البنك حتى نهاية العام 2022 ما يقارب (166,327) تمويلا استفاد منها (108,674) عميلا وبقيمة بلغت 25.3 مليار ريال

صلابة وحكمة

وأشار إلى تراجع أداء بنك الأمل في العام 2015 نتيجة الحرب التي تأثر منها القطاع المصرفي اليمني بشكل عام وبنك الأمل بشكل خاص كون عملائه هم الفئات الأكثر تضررا وتأثرا بهذه الحرب.

وأوضح أن البنك وانطلاقا من رؤيته ورسالته الإنسانية لم يستسلم رغم حدة الحرب وتأثر مركزه المالي بشكل كبير حيث واجه الأزمة في بادئ الأمر متخذا سياسة إطفاء الحرائق للحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور، ولكن الأداء القوي الذي حققه خلال الربع الأول من العام 2015 كان كفيلاً بأن يصمد البنك أكبر فترة ممكنة إضافة إلى صلابة وحكمة قادته، إلا أن استمرار الحرب أدى إلى تراجع حاد في حجم التمويلات بسبب انقطاع المرتبات، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان ضحيتها الأولى شريحة الفقراء (عملاء البنك).

وبين الحكيمي أن البنك خلال الفترة(2015 2018-) نجح في صرف 17.208 تمويل بقيمة 3 مليار ريال يمني مستهدفا ذات القطاعات.

مؤكدا أن البنك لم يقف مكتوف الأيدي أمام الحرب التي طال أمدها إضافة إلى حدوث جائحة كورونا (كوفيد2019-) التي عصفت بالعالم مسببة آثار اقتصادية سيئة في اليمن حيث استمر البنك وبخطى ثابتة في تحقيق هدفه ورسالته تجاه الإنسان الذي يرى في البنك مصدر أمل للقضاء على فقره وتحقيق العيش الكريم له ولأسرته، فكان خيار الإرادة القوية ومواجهة الأزمات هو الخيار الوحيد الذي يؤمن به البنك ويشده ليحقق نجاحات متوالية خلال الفترة (2019-2021) مقارنة بآخر ثلاثة أعوام سابقة واستمر البنك في أداء رسالته بمعدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ عدد التمويلات المصروفة خلال هذه الفترة 24,798 تمويلا بقيمة 7.4 مليار ريال يمني مستهدفا ذات القطاعات بالإضافة إلى قطاع الإسكان.

انتصار على كل التحديات

وأضاف أن كل ما سبق شكل لبنة أساسية وإرادة صلبة لتحقيق نجاح آخر في العام 2022 والانتصار على كل التحديات، حيث أحرز البنك أرقاما ترجمت هذا النجاح، وبلغ عدد التمويلات الموزعة 10,846 تمويلا بقيمة 6.2 مليار ريال يمني عكست هذه الأرقام مدى الجهود المبذولة لتيسير منح التمويلات بأقساط مريحة تخدم الهدف والرسالة من التمويل وحجم الانتشار والتطوير المستمر وعملاء سطروا قصص نجاح ملهمة لكل فرد يقف الفقر عائقا أمام نجاحه وتحقيقه مستوى معيشي أفضل.

مصدر فخر وطني

وختم الأستاذ سامح الحكيمي تصريحه بالقول أربعة عشر عاما هي مسيرة النجاح والتفرد والتميز الذي جعل من بنك الأمل للتمويل الأصغر مصدر فخر وطني ونموذجا يحتذى به في قطاع التمويل الأصغر حيث بلغ عدد التمويلات المصروفة منذ مزاولة النشاط حتى نهاية العام 2022 ما يقارب (166,327) تمويلا استفاد منها (108,674) عميلا وبقيمة بلغت 25.3 مليار ريال يمني، هدفت في مجملها إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة وزيادة فرص العمل من خلال تمكين العميل اقتصاديا وخلق منعطف هام في التمكين الاقتصادي وتحويل الفقراء من مصدر عبء للدولة إلى أفراد منتجين يدرون دخولا مالية على أنفسهم وعلى المستفيدين الذين بلغ عددهم حتى العام 2022 ما يقارب 760.718 مستفيدا ورقم كهذا يترجم مدى مساهمة البنك في نمو الاقتصاد الوطني من خلال التخفيف من معدل البطالة وتوفير 242943 فرصة عمل من ناحية والتخفيف من الفقر بهدف القضاء عليه من ناحية أخرى.

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

الأستاذ / محمد الويسي*

مصرف اليمن البحرين الشامل..

سياسات وإجراءات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

عودة البنوك والمصارف اليمنية إلى ميدان المنافسة الشديدة والحصول على حصة سوقية جيدة في هذا القطاع مثل التحدي الأكبر بالنسبة لها لا سيما في ظل استمرار أحداث ووقائع الحرب التي شهدها البلد وما ترتب عنها من واقع اقتصادي صعب.

وفي هذا السياق أصدرت إدارة مصرف اليمن البحرين الشامل في العام 2021 قرارا بإنشاء وحدة التمويل الصغير والمتوسط في المصرف وذلك للاستفادة من الفرصة الاستثمارية المتاحة لتشغيل أموال المودعين، وايمانا من الإدارة التنفيذية للمصرف بالدور الريادي والأثر التنموي والاجتماعي الملموس على أرض الواقع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك استشعار المسؤولية المجتمعية والتنموية التي تعتبر أحد الأهداف الرئيسية لمصرف اليمن البحرين الشامل كمصرف إسلامي وفقاً لنظامه الأساسي.

أداة فعالة

ولتحقيق ذلك الهدف عمل مصرف اليمن البحرين الشامل على تقديم منتج التمويل الصغير والمتوسط كمنتج مصاحب ومكمل للخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها المصرف لعملائه بهدف الاستدامة والمساهمة الفاعلة في تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدود واعتبار التمويل الصغير والأصغر والمتوسط وفقا لرؤية واستراتيجية عمل المصرف أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والشمول المالي وخلق فرص العمل بشكل عام.

سياسات وإجراءات

وفي السياق ذاته حرص المصرف على اتباع سياسات وإجراءات تقديم منتج التمويل الصغير والأصغر والمتوسط وفقا لأفضل الممارسات التي تعمل على تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، وتعزيز دور الرقابة الداخلية من خلال إدارة المراجعة وإدارة الائتمان والمخاطر والالتزام بقوانين وتعليمات الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

كما عزز المصرف دور وحدة التمويل الصغير والمتوسط من خلال الدخول في شراكات تسهم في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المرسومة كالصندوق الاجتماعي للتنمية ومؤسسة براجما للتنمية الدولية وبرنامج ضمان التمويلات اليمني والشركة الإسلامية للتأمين بهدف التقليل من مخاطر التمويل والحفاظ على أموال المودعين المستثمرة في التمويلات.

انطلاقة

بدأ المصرف انطلاقة منح التمويلات الصغيرة والمتوسطة في الربع الأخير من العام 2021 في إطار أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء في 4 فروع وفي العام 2022 توسع المصرف أكثر بصرف التمويلات عبر فروع المصرف المنتشرة في الحديدة وتعز وعدن، ولا يزال المصرف يسعى خلال العام الحالي 2023 إلى التشغيل الكامل لقطاع التمويل الصغير والمتوسط في كافة فروعه.

مظاهر نجاح

مظاهر نجاح المصرف في تقديم منتج التمويل الصغير والمتوسط قد تجلت بوضوح في استفادة العديد من المشاريع التي تم تنفيذها في القطاعات المختلفة من التمويلات التي يقدمها المصرف حيث قدم ولا يزال المصرف يقدم لعملائه العديد من المنتجات التمويلية التي تخدم القطاعات التجارية والإنتاجية والصناعية والخدمية والزراعية والطاقة الشمسية والمنتجات الاستهلاكية ولم يستثن المصرف القطاع النسائي من التمويلات الممنوحة التي كان لها حصة جيدة في تقديمها.

التمويل الصغير والأصغر والمتوسط وفقاً لرؤية واستراتيجية المصرف أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي

قيمة التمويلات

وتجدر أهمية الإشارة هنا إلى أن قيمة التمويلات المصروفة منذ بدأ مصرف اليمن البحرين الشامل نشاطه في الربع الأخير من العام 2021 وحتى مارس 2023 قد بلغت 2,061,941,000 ريال يمني، حيث بلغ عدد المستفيدين من التمويلات بشكل مباشر 2,350 شخصا، وكانت حصة القطاع النسوي من عدد التمويلات الممنوحة 16%.

إلى ذلك ظل المتوسط الشهري لمبالغ التمويل الممنوحة من المصرف للعملاء وعددهم يتضاعف عاما بعد عام بشكل ملحوظ، وظلت الفئة المستفيدة من قطاع التمويل الصغير والمتوسط في تزايد مستمر، حيث وصلت نسبة التمويلات الممنوحة بالمقارنة ما بين الربعين الأخيرين من الأعوام 2021 و 2022 إلى 248%، كما شهدت فترة الانطلاقة إقبالا جيدا من العملاء ووصلت نسبة التمويلات الممنوحة بالمقارنة ما بين الربعين الأولين من الأعوام 2022 و 2023 إلى 198%.

توزيع متقارب

وفي نفس المنحى كان توزيع التمويلات على مستوى القطاعات متقاربا، حيث مثلت تمويلات المواد الغذائية ما نسبته 16% والمواد الخام 15% والأدوية والمستلزمات الطبية 12% والأثاث ومواد البناء 19% وقطاع السيارات 17% والأصول الثابتة 13%، في حين منحت تمويلات لشراء منظومات الطاقة الشمسية والزراعية بما نسبته 8% من حجم التمويلات.

ضمانات ميسرة

ويعمل المصرف لأجل إنجاح المنتج على الحفاظ على معدل سداد لأقساط التمويلات بنسبة أعلى من 95% بشكل عام، وفي سبيل الحصول على أفضل النتائج وتسهيل استفادة العملاء من التمويلات قام المصرف بتقديم التمويلات لعملائه مقابل ضمانات ميسرة ومتعددة كالضمانات التجارية وضمانات الذهب والودائع النقدية وغيرها من الضمانات بهدف رفع عدد المستفيدين من التمويل والمساهمة في رفع مستوى الدخل للفرد والمستوى المعيشي للمستفيدين من التمويلات ومن يكفلوهم.

كادر مؤهل

يقدم المصرف الخدمات التمويلية والخدمات المالية الأخرى من خلال كادر كفؤ مؤهل تأهيلاً عالياً ويحمل القيم وملتزم بالتعاليم الإسلامية، وبهدف رفع قدراتهم الوظيفية وتأهيلهم وتطويرهم في مختلف أعمال القطاع فإن المصرفي يقدم لهم التدريب والتأهيل المستمر في جميع الأعمال المصرفية وفق أحدث المناهج وأفضل المدربين وطرق التدريب.

مخاطر وتحديات

يشار إلى أن بنوك ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر والمتوسط في اليمن لا تزال تواجه العديد من المخاطر والتحديات أهمها:

- أن المخاطر الخارجية كالتحديات الأمنية والركود الاقتصادي والتضخم وزيادة المديونية على العملاء تمثل أخطر التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في اليمن خصوصا وفي الوطن العربي ككل.
- مخاطر الائتمان على العوائد أو رأس المال بسبب التأخر في سداد الأقساط أو عدم السداد.
- مخاطر السيولة المتمثلة بعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.
- مخاطر عدم التزام العملاء بالقوانين والقواعد والتعاقدات المبرمة معهم.
- عدم وجود وحدة معلومات مكتملة وموحدة وشاملة في بنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر والمتوسط خاصة بعملائها تسهم في الحد من ازدواجية منح التمويلات.
- قيام العديد من العملاء في مختلف المناطق بممارسة العمل التجاري دون امتلاكهم الوثائق التجارية التي تنظم العمل التجاري وتخضعهم للقوانين واللوائح والأنظمة التجارية.
- رغم النجاح في إدارة مخاطر الائتمان في الحدود المسموح بها فإن البنوك والمؤسسات بشكل عام تواجه تحديات كبيرة في الإبقاء على نسبة المحفظة في خطر (PAR) منخفض وفي الحدود الدنيا.
- زيادة المنافسة في السوق الأمر الذي يجعل العملاء يستغلون ذلك بطرق سلبية .
- التكاليف التشغيلية المرتفعة في ظل تشتت التجمعات السكانية والتوسع في العمل في الضواحي والأرياف أي خارج إطار المدن الرئيسية التي تتواجد بها فروع المصرف.

* رئيس وحدة التمويل الصغير والمتوسط- مصرف اليمن البحرين الشامل.

أوضح الأستاذ/ محمد عباس جعفر- مدير إدارة خدمات المنشآت المتوسطة في بنك اليمن والكويت أن البنك حقق الكثير من النجاحات والإنجازات المتعلقة بدعم وتمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والإسهام في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، وأشار إلى أن البنك وفي إطار النهوض بمسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للوطن قام في عام 2018 بتأسيس قطاع متخصص بخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق) ولا يزال يعمل على تطوير منتجات مبتكرة تسهم في تعزيز الاستدامة والنمو للقطاعات المنتجة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.. تفاصيل..

محمد عباس جعفر- مدير إدارة خدمات المنشآت المتوسطة في بنك اليمن والكويت:

22,019,981,855 إجمالي محفظة التمويلات الممنوحة منذ تأسيس قطاع خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في ظل الأزمات والظروف الاقتصادية التي عاشها ويعيشها البلد ما هو الدور الذي لعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية للبلد؟.

انطلاقاً من المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية لبنك اليمن والكويت لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للوطن وفي ظل الأزمات والظروف الاقتصادية الراهنة وبما يحقق للبنك الريادة في أسواق جديدة وتحفيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والإسهام في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، قام البنك في عام 2018 بتأسيس قطاع متخصص في خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق) ويعمل على تطوير منتجات مبتكرة تسهم في تعزيز الاستدامة والنمو للقطاعات المنتجة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، كما يسعى بنك اليمن والكويت لمساعدة وتنمية ودعم المنشآت الهادفة للمساهمة في استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تقديم أفضل الخدمات المالية والمصرفية المبتكرة والتي تتناسب مع احتياجاتهم وخصوصياتهم بالاعتماد على كادر مؤهل ومتخصص.

تمويلات متنوعة

ماذا عن الآليات التي يقدم بها البنك خدماته للمنشآت الصغيرة والأصغر ونسبة التمويلات التي قدمها البنك في هذا المجال؟.

بنك اليمن والكويت يقدم خدماته المالية وغير المالية في المناطق الحضرية والريفية، حيث ينتشر في أكثر من 12 محافظة بعدد 21 فرعا، وهناك العديد من الإنجازات التي حققها قطاع آفاق في بنك اليمن والكويت والتي ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد رغم مرور ثلاث سنوات فقط منذ بداية تأسيس قطاع خدمات المنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة إلا أننا حققنا الريادة وتخطينا بعض منافسينا الذين لهم عمر طويل في خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت محفظة التمويلات الممنوحة تراكميا خلال الثلاث السنوات السابقة 22,019,981,855 ريال موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وبلغت التمويلات الممنوحة في القطاع الزراعي 11,652,286,850 ريالا وفي القطاع الخدمي 2,779,620,676 ريالا والقطاع التجاري 6,199,367,270 ريالا والقطاع الإنتاجي 1,388,707,059 ريالا.

الأستاذ / محمد عباس جعفر

بلغت نسبة التمويلات الممنوحة للنساء 25% حيث تم تخصيص منتجات للنساء النشطات اقتصادياً لغرض تشغيل العاطلات عن العمل وانخراطهن في عملية التنمية الاقتصادية

منتجات خاصة بالنساء

هل للبنك دور في تقديم التمويلات الخاصة بدعم المرأة؟.

نعم فقد بلغت نسبة النساء من التمويلات الممنوحة 25% حيث تم تخصيص منتجات للنساء النشطات اقتصاديا لغرض تشغيل العاطلات عن العمل وانخراطهن في عملية التنمية الاقتصادية من خلال استهداف رائدات وسيدات الأعمال، والمشاريع المنزلية الخاصة بالمرأة، كما بلغت نسبة الشباب من التمويلات الممنوحة 40%.

وبلغ عدد فرص العمل التي أوجدتها المشاريع الممولة من البنك أكثر من 9,350 فرصة عمل أغلبها من الشباب خصوصا في القطاع الزراعي.

عمل مشترك

هل للبنك علاقات عمل مشترك مع مؤسسات وجهات أخرى في دعم وتمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟.

نعم وفي هذا الإطار ساهم البنك في تنفيذ العديد من المشاريع المستهدفة من المنظمات المانحة ومنها على سبيل المثال منظمة كير (تمويلات خاصة بالنساء) كما ساهم البنك في تنفيذ مشروع الإنارة الطارئة في اليمن الممول من البنك الدولي، حيث تجاوزت عدد منظومات الطاقة الشمسية التي قام البنك بتوزيعها أكثر من 50,000 منظومة شمسية لعدد أكثر من 50 ألف أسرة في مختلف المناطق الريفية في عموم محافظات الجمهورية اليمنية.

منتج الزراعة المائية

كما ساهم البنك في دعم القطاع الزراعي في اليمن عبر تقديم خدمات مالية وغير مالية تلبي احتياجات المزارعين من خلال إطلاق منتج الزراعة المائية، حيث يعتبر بنك اليمن والكويت أول بنك في اليمن يقدم منتج الزراعة المائية ويغطي كافة احتياجاته المالية وغير المالية من تدريب واستشارات ودعم فني.

ماذا عن دور البنك في العمل على تحقيق التحول الرقمي والشمول المالي؟.

للتحول الرقمي في بنك اليمن والكويت نصيب حيث حرص البنك على تأسيس وحدة التكنولوجيا المالية FINTECH الخاصة بخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويعتبر بنك اليمن والكويت البنك الرائد في تنفيذ هذه الخطوة وذلك لتلبية متطلبات السوق وما يشهده من تطور واهتمام بقطاع التكنولوجيا المالية FINTECH.

القطاع	التمويلات الممنوحة
تجاري	6,199,367,270
انتاجي	1,388,707,059
زراعي	11,652,286,850
خدمي	2,779,620,676
الاجمالي	22,019,981,856

Western Union

مع البنك التجاري اليمني
أرسـل و استلم حـوالتك
بسرعـة و بـدون تعقيـد

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

ycbankye

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

دور بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية

معد الحكيمي*

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وفي اليمن بشكل خاص، فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيادي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وكذلك مقارنة بحجم الأيدي العاملة لدى إجمالي المشاريع، كما أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق كثيراً الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من المشاريع الكبيرة بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الرئيسة.

وفي معظم البلدان، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس للتوظيف والميسرين المهمين لتوليد الدخل والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة بالنسبة لغالبية السكان بما في ذلك الفئات المحرومة، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أفضل الأدوات لمواجهة التحدي المتمثل في خلق 600 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، ولا سيما للشباب، حيث توفر ما بين 60% إلى 70% من العمالة الرسمية في البلدان النامية و80% في إفريقيا جنوب الصحراء.

وتقدر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم بنحو 90% من القطاع الخاص وتساهم على الأقل بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي .

وتكتسب المشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في اقتصاديات العالم بتشكيلها نسبة كبيرة من عدد المشاريع العاملة والمؤثرة في اقتصاديات الدول، فهي تعتبر القاعدة الرئيسة لنشاط المشروعات الكبيرة والمتوسطة من خلال العلاقة التبادلية، باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة النمو والتنمية الاقتصاديه وذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لشريحة واسعة من أفراد المجتمع.

أما في اليمن فيلعب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي وتنويع الهيكل الاقتصادي والإنتاجي للدولة، وتحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل مصدراً رئيساً لخلق فرص العمل.

التعريف والحجم والتوزيع القطاعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن

لا يزال تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن غير محدد حيث إن كل قطاع له خصوصيته وتعريفه الخاص ومدى ملاءمة التعريف له، ولكنها قد تستند إلى معايير كمية، ونعرض لكم في الجدول أدناه تعريف المنشآت حسب القانون بشأن تنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة:

المنشاء	عدد العمال	راس المال
المنشآت الصغيرة جدا	اقل من 3 عمال	اقل من مليون ريال
المنشآت الصغيرة	من 4 - 9 عامل	بين مليون واقل من عشرين مليو
المنشآت المتوسطة	من 10 - 50 عامل	بين عشرين مليون حتى اقل من ما
المنشاء الكبيرة	اكثر من 50 عامل	اكثر من مليار ريال

وما زال عدد وكثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن صغيرا مقارنة مع الدول العربية الأخرى وعلى مستوى العالم، حيث تحتل اليمن رابع دولة عربية من حيث عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

المصدر / قاعدة بيانات المنشأة الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية IFC،2012.

أما من حيث التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن، فيلاحظ من الشكل أدناه ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات، حيث تتركز معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تجارة الجملة والتجزئة، وتشكل ما نسبته 63% يليها قطاع الخدمات بنحو 21%، أما قطاع الصناعات التحويلية فتشكل نسبة لا تتعدى 10% و 6% للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

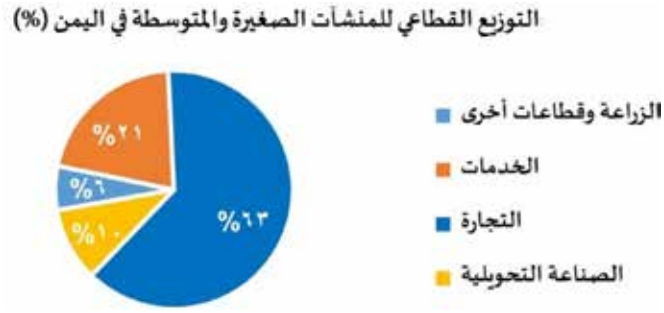

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019

مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة وتوظيف العمالة

يعتبر القطاع الخاص في اليمن الأكثر استيعاباً للعمالة حيث يوظف ما نسبته 92% من إجمالي العمالة في المتوسط خلال الفترة من 2013-2019 مقارنة بنحو 8% للقطاع العام خلال نفس الفترة، وفي القطاع الخاص تحتل المشاريع الصغيرة المرتبة الأولى من حيث قدرتها على تشغيل القوى العاملة ومساهمتها في الحد من البطالة في اليمن، حيث تشغل ما نسبته 45% من إجمالي القوى العمالة في القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة 2013-2019 تليها في الأهمية المنشآت الكبيرة بنحو 36% من القوى العاملة خلال نفس الفترة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء فصل الصناعة، كتاب الإحصاء السنوي 2013-2019

دور بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تلعب بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر دورا جوهريا في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر 5 بنوك تمويل أصغر و 8 برامج ومؤسسات تمويل أصغر، حيث بلغ عدد عملاء المحفظة لجميع بنوك مؤسسات التمويل الأصغر حتى آخر مارس من العام 2023 عدد 81,585 عميلا نشطا وبمبلغ تجاوز 55 مليار ريال يمني.

ولا يقتصر دور البنوك والمؤسسات على منح التمويل فقط وإنما تقديم الاستشارات المالية التي تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إدارة أنشطتهم بكل كفاءة.

وبالبحث عن أكبر البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تقديما للتمويلات والمبالغ لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نأخذ كمثال لذلك صرف التمويلات عددا ومبالغ لشهري أكتوبر ونوفمبر من العام 2021، ونلاحظ في الشكل أدناه أن بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي هو البنك الأكثر في تقديم التمويلات سواء كانت عددا أو مبالغ.

*رئيس قسم تمويل المشاريع المتوسطة في بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

أكد الأستاذ/ عبدالقوي حسان، مسؤول التدريب في بنك التضامن، أن الاستثمار في تأهيل الكادر البشري له مكانة متميزة بين أوجه الاستثمار المختلفة، نظراً لأهمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية والتقدم وتحقيق الأهداف، حيث أصبحت هذه الموارد من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم والشركات.

لقاء / قائد رمادة

رئيس قسم التدريب والتطوير في بنك التضامن الأستاذ / عبدالقوي حسان:

نهتم بتدريب قيادات وكوادر البنك ونعطي أولوية لتدريب الموظفين المواجهين للجمهور

ماذا يمثل التدريب بالنسبة لبنك التضامن؟..

التدريب في بنك التضامن يعد أحد أهم وسائل تطوير رأس المال البشري، التي يعتمد عليها البنك في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية للموظفين، إذ يعتبر التدريب والتطوير بمفهومه الحديث إطار عمل متكامل وخيار استراتيجي في منظومة تنمية الموارد البشرية، التي يسعى البنك لتحقيقها من أجل مواكبة التحديات المتمثلة في متطلبات العمل المتغيرة، على اعتبار أن التدريب يؤدي إلى نقل المعرفة الفنية والعملية بطريقة تمكن الموظف والبنك من مواجهة أية تحديات يفرضها التسارع المعرفي ضمن بيئة العمل.

استراتيجية البنك

على ماذا تقوم استراتيجية بنك التضامن في التدريب والتأهيل؟..

تقوم استراتيجية بنك التضامن في التدريب والتأهيل على خمسة أهداف رئيسية، وهي:

- تقديم أفضل الخدمات والحلول المصرفية والاستثمارية الإسلامية .
- بناء وتطوير كادر مصرفي محترف وتطبيق أحدث الأنظمة والتقنيات .
- بناء علاقات استراتيجية مع العملاء والمؤسسات المالية والمصرفية المختلفة.
- المساهمة في تعزيز المسؤولية المجتمعية .
- تحقيق أعلى العوائد للمساهمين والمودعين.

ونظرا لأهمية التدريب لدى قيادة البنك ممثلة في الأستاذ شوقي أحمد هائل، رئيس مجلس الإدارة، والأستاذ محمود الرفاعي، المدير العام، والأستاذ بشير المقطري، نائب المدير العام، فقد تم تخصيص هدف استراتيجي خاص بتأهيل وتدريب الموظفين، وربط الأنشطة التدريبية بأهداف البنك الاستراتيجية، حيث نص الهدف الاستراتيجي الثاني على "بناء وتطوير كادر مصرفي محترف وتطبيق أحدث الأنظمة والتقنيات"، إضافة إلى الدعم المستمر من قيادة البنك لتأهيل الموظفين في مختلف المجالات والأنشطة البنكية.

التحول الرقمي

ما هي أهم البرامج التدريبية التي يهتم بها البنك.. ومن تستهدف هذه البرامج؟..

تختلف اهتمامات البنك بنوعية البرامج التدريبية بحسب استراتيجية البنك، حاليا يهتم البنك بالبرامج المرتبطة بالتحول الرقمي في الأنشطة المصرفية، إضافة إلى البرامج المرتبطة بالثقافة المؤسسية وتعزيز قيم البنك لدى الموظفين، وتستهدف هذه البرامج جميع موظفي البنك مع إعطاء أولوية للموظفين المواجهين للجمهور، والمهم في الموضوع أن تكون هناك علاقة تكاملية بين أولويات استراتيجية البنك ومتطلبات التدريب والتطوير، إضافة إلى تعزيز الارتباط بين الأداء الوظيفي ونظام التدريب من حيث وضع تصور مسبق ومخطط له لتحديد الاحتياجات التدريبية وفقاً لأولويات البنك ونتائج تقييم الإداء.

الأستاذ / عبدالقوي حسان

عملية التدريب للكادر الوظيفي تتم في إطار عمل متكامل وهي خيار استراتيجي في منظومة تنمية الموارد البشرية

تعزيز المسؤولية المجتمعية

ما هي الدورات التدريبية التي ينظمها البنك لخريجي الجامعات؟..

انطلاقا من الهدف الاستراتيجي الرابع للبنك والذي ينص على: "المساهمة في تعزيز المسؤولية المجتمعية"، وتحقيقا لهذا الهدف، فإن بنك التضامن يقدم الكثير من الأنشطة التي تحقق مسؤوليته المجتمعية، ومنها تدريب وتأهيل خريجي الجامعات، سواء برامج تدريبية على رأس العمل، أو من خلال الورش التدريبية التوعوية التي شملت كل الجامعات اليمنية في صنعاء وبعض المحافظات، وهناك توجيهات واضحة وصريحة من قيادة البنك بالاهتمام بطلاب الجامعات وتقديم العون لهم باعتبارهم اللبنات الأساسية لبناء المستقبل، من جهة ثانية نهدف من خلال تدريب طلاب الجامعات إلى رفع الوعي المصرفي في المجتمع للمساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي يشترك فيه جميع أبناء الوطن الواحد.

الرائد والأول

ماهي أهم الشهادات التي حصل عليها موظفو البنك داخليا وخارجيا؟..

بنك التضامن يعد البنك الرائد والأول في حصول موظفيه على الشهادات المهنية المعتمدة دوليا، فقد حصل ما يقارب 20% من موظفيه على شهادات مهنية ومعتمدة دوليا، وأبرز هذه الشهادات:

- الشهادة الدولية في الامتثال CAMS.
- الشهادة الدولية في التدقيق لأنظمة المعلومات CISA.
- شهادة مدقق داخلي معتمد CIA.
- الشهادة المهنية Oracle RAC.
- الاختصاصي الدولي المعتمد في الاعتمادات المستندية CDCS.
- أخصائي دولي معتمد في التجارة الدولية CTIf.
- الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي.
- شهادة المدقق والمراقب الشرعي المعتمد CSAA.
- شهادة مدير فرع إسلامي معتمد.
- شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في المخاطر.
- الشهادة الاحترافية المعتمدة في التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الأعمال.
- شهادة المحاسب الشرعي المعتمد CIPA.
- شهادة محاسب قانوني معتمد.
- شهادة محترف إدارة أداء معتمد.
- شهادة مدير تقنية معتمد.
- شهادة مدير أمن معلومات معتمد.
- شهادة الاختصاصي الإسلامي في الحوكمة والامتثال CISGAC.
- أخصائي عقوبات دولي معتمد CGSS.

تنوع البرامج

ماهي مجالات التدريب التي تتم خارج البنك على مستوى الداخل والخارج؟..

تتنوع البرامج التدريبية في البنك في مختلف المجالات: سواء الإدارية أو المصرفية أو التقنية أو المالية المحاسبية أو الرقابية والامتثال ومكافحة غسل الأموال، ويتم تنفيذها سواء داخل البنك بمدربين محترفين من البنك، أو يتم المشاركة فيها الاشتراك في المنصات الإلكترونية أو المشاركة الحضورية خارج البنك مع مراكز تدريبية محترفة سواء في اليمن أو خارج اليمن.

#خليك_بأمان
#Be_safe

حسابك البنكي
بوابتك الآمنة
لخدمات مالية
وتجارية موثوقة

YKB

البنك العربي
ARAB BANK

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK

بنك التضامن
Tadhamon Bank

QNB
بنك قطر الوطني

YGB
بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank

البنك الإسلامي اليمني

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

ALKURAIMI BANK
ISLAMIC MICROFINANCE
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي
Right Beside You ... دوماً معك

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

بنك وادي السيليكون (SVB) هو بنك تأسس عام 1983، من قبل المدير التنفيذي لشركة Wells Fargo Bill Biggerstaff والأستاذ بجامعة ستانفورد روبرت ميديريس، بهدف التركيز على احتياجات الشركات الناشئة، ورواد الأعمال، كان المقر الرئيسي للبنك في سانتا كلارا، كاليفورنيا، وكان له مكتب في تيمبي، أريزونا، فقد أدت موجة الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا الكمبيوتر عبر فقاعة الدوت كوم لتدفق الأعمال التجارية للبنك، والذي جعله مستعدا لإقراض الشركات الناشئة في مرحلة المخاطرة التي لم تحقق أرباحًا بعد، أي أن عملاء البنك في المقام الأول هم من الشركات والأفراد المؤسسين والعاملين في مشاريع التكنولوجيا وعلوم الحياة والتقنية، سرعان ما أصبح بنك سيليكون فالي Silicon Valley Bank SVB أكبر بنك من حيث الودائع في وادي السيليكون والبنك المفضل لما يقرب من نصف جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، مما جعل نجاح البنك مثالاً بارزًا لتشجيع الابتكار وتمويل مشاريع ريادة الأعمال في عالم التمويل المصرفي.

أزمة القطاع المصرفي الأمريكي.. إفلاس بنك (سيليكون فالي)

خالد الخولاني*

ظهور الأزمة

ومع ذلك، بدأ Silicon Valley Bank SVB في عام 2022، في تكبد خسائر فادحة بعد زيادة أسعار الفائدة وتراجع كبير في النمو في صناعة التكنولوجيا، مع تركيز البنك بشكل كبير في سندات الخزينة طويلة الأجل، أدى ذلك إلى انهيارها ومصادرتها يوم الأربعاء الثامن من مارس 2023، عندما أعلن البنك عن بيع مجموعة من الأوراق المالية بأسعار مخفضة تحقق له خسائر مالية، بجانب إصدار نحو 2.25 مليار دولار من الأسهم الجديدة لدعم الميزانية العمومية للبنك، وتعزيز قاعدته الرأسمالية بعد الخسارة الكبيرة التي مُنيت بها محفظته الاستثمارية بجانب الارتفاع السريع في أسعار الفائدة وانخفاض قيمة السندات في محافظ العملاء إلى مستويات قياسية، لقد استشهد مسؤولو الولاية بعدم كفاية السيولة والإفلاس بالبنك وعينوا المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) مستلمًا للبنك، وكان هذا ثالث أكبر فشل مصرفي في تاريخ الولايات المتحدة وحدث جنبًا إلى جنب مع فشل بنك الولايات المتحدة في مارس 2023.

أسباب الأزمة

ترتبط أزمة بنك سيليكون فالي – بعدد من الأسباب المحفزة التي سرعت في انهيار البنك ومنها:

- التركيز في سندات الخزانة طويلة الأجل: حيث كان بنك وادي السيليكون يتركز بشكل كبير في سندات الخزانة طويلة الأجل، والتي أصبحت محفوفة بالمخاطر بعد زيادة أسعار الفائدة وتراجع النمو في صناعة التكنولوجيا.

- عدم كفاية إدارة المخاطر: حيث كانت ممارسات إدارة المخاطر في البنك غير كافية كما زُعم، وفشلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر المرتبطة بمحفظة أصوله.

- الافتقار للتنوع لدى بنك وادي السيليكون: كان في البنك تركيز ضيق على إقراض صناعة التكنولوجيا، مما جعله عرضة للانكماش في هذا القطاع، كما أن لأفراط في التعرض للقروض المعدومة عرضت البنك لدرجة عالية من القروض المعدومة، مما أدى إلى خسائر كبيرة.

- ضعف التنظيم من قبل إدارة كاليفورنيا للحماية المالية والابتكار (DFPI): لم تشرف الإدارة على البنك وتنظمه بشكل كافٍ، كما أن الانكماش الكبير الذي شهدته توجهات صناعة التكنولوجيا كان له تأثير على ربحية البنك.

- كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت جنبًا إلى جنب مع العوامل الاقتصادية الأوسع كزيادة أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي، في فشل بنك وادي السيليكون وبدء أزمة في القطاع المصرفي.

أطراف الأزمة

دور بنك (سيليكون فالي) في محاولة إنقاذ نفسه ؛ حيث أخفق في محاولات إنقاذ نفسه من الانهيار، سواء من خلال محاولة زيادة رأسماله، أو العثور على مشترٍ، فقط كان لتأثير الأطراف المشاركة في أزمة البنك تأثيرات عليه، كما أصبح يواجه مديرو البنك إجراءات قانونية وضررًا مهنيًا بسبب ادعاءات عليهم بعدم كفاية إدارة المخاطر وضعف الإشراف، ثم أغلقت الجهات الرقابية الأمريكية بنك "سيليكون فالي"، وسيطرت على ودائع العملاء وقال المسؤولون إنهم تحركوا من أجل "حماية المودعين المؤمن عليهم"، وقالت الجهات الرقابية المصرفية إن بنك "سيليكون فالي"، الذي يقع مقره الرئيسي في كاليفورنيا، واجه نقص السيولة واحتمال الإفلاس، كما قامت برفع مستوى التدقيق والبحث عن مستوى التنظيم للبنك خصوصا وما له من تأثير بفرض إجراءات ولوائح جديدة وصارمة على القطاع المصرفي لتلافي منع حدوث إخفاقات مماثلة في المستقبل.

كما بادرت الحكومة البريطانية بالتدخل لحماية شركات التكنولوجيا بعد إفلاس البنك عبر وضع خطة تسمح لشركات التكنولوجيا البريطانية بالحفاظ على سيولتها بعد إفلاس بنك سيليكون فالي، وقد فسرت وزارة الخزانة البريطانية إغلاق البنك بالقول : (نريد تقليل الأضرار التي لحقت ببعض شركاتنا الواعدة في المملكة المتحدة بعد إفلاس البنك الأمريكي)، وتم وضع الشركة التابعة للبنك في المملكة المتحدة في حالة إفلاس، كما تلقت الأسواق المالية ضربة موجعة بسبب قلق المصارف، فسجلت أسهم المصارف تراجعاً حاداً في الأسواق المالية العالمية، بسبب ارتباك المستثمرين، فأثر انهيار مصرف سليكون فالي في الولايات المتحدة، خلال الأسبوع الأول بحيث عزز إفلاس (أس في بي) المخاوف من أن تواجه مصارف أخرى مشكلات مماثلة، كما سجلت أسهم المصرف السويسري العملاق، كريدي سويس، تراجعاً قياسياً، وصل إلى 20 %، كما هبطت مؤشرات الأسهم في أوروبا، على غرار فوتسي في بريطانيا، 2,5%.

كما حذرت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني من مزيد من الصعوبات أمام القطاع البنكي في الولايات المتحدة، وخفضت الوكالة من نظرتها المستقبلية للقطاع المصرفي الأمريكي، إلى "سلبية" من التصنيف السابق (مستقر).

تداعيات الأزمة

نتيجة للمساعي التي بذلها وول ستريت لإنقاذ البنك من الانهيار ارتفعت أسهم أسواق المال بعد أن تدخلت مجموعة من البنوك العملاقة الأمريكية لإنقاذ بنك فيرست ريبابليك الإقليمي، الذي كان في طريقه للانهيار، كما أن 11 بنكاً أمريكيًا ضخت 30 مليار دولار لإنقاذ مصرف فيرست ريبابليك، مما خفف ذلك من مخاوف المستثمرين بشأن حدوث أزمة في القطاع المصرفي.

وقد ضاعفت أزمة سيليكون فالي من تحديات شركات التكنولوجيا الأمريكية، فأصيبت بحالة من الذعر، في توقيت وجه فيه المستثمرون أصابع الاتهام نحو العملات المشفرة

تحتاج البنوك إلى إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر من أجل منع الفشل في المستقبل وحماية المودعين

ونحو قطاع التكنولوجيا، وحملوها المسؤولية عن الأزمة، نظراً إلى كون انهيار البنك نجم بدرجة كبيرة عن نقص التمويل في قطاع التكنولوجيا.

كما تعرض العملاء لخسائر مالية فادحة، وهذا ما شكل صدمة بفقدان الثقة في القطاع المصرفي ككل، كما أن المستثمرين مع البنك تعرضوا لخسائر كبيرة بسبب انهيار البنك، وبشكل عام فإن تأثير أزمة بنك وادي السيليكون تأثير جوهري وطويل الأمد لجميع الأطراف المعنية بالأزمة.

وتأثرت المنطقة بالقطاع المصرفي الأمريكي بسبب الاستثمارات العالمية المباشرة وغير المباشرة فيه وارتباط عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي، وبحكم أن الاستثمارات في بنك سيليكون فالي ضخمة، إضافة إلى أن المنطقة العربية ترتبط بكل ما يؤثر ويتأثر في أمريكا من الشركات الكبرى كـ "مايكروسوفت" و"جوجل" وغيرها، إضافة إلى أن الصناديق السيادية العربية تشتري أسهم في هذه الشركات، فقد كانت المصلحة والأزمة في نفس الوقت مشتركة.

تداعيات مختلفة

أثار انهيار بنك سيليكون فالي Silicon Valley Bank مخاوف العديد من المحللين الاقتصاديين والأوساط المالية العالمية من انتشار الأزمة في القطاع المصرفي العالمي، وتكرار أزمة بنك ليمان برادرز الذي أسهم في اندلاع شرارة الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فيما تمثلت التداعيات الراهنة على قطاع التكنولوجيا والصناعة المصرفية الأوسع نطاقاً كبيراً، فيما يلي بعض التأثيرات المحتملة:

- تزايد خسائر عدد من شركات التكنولوجيا قد يؤدي الإفلاس إلى تقليل الوصول إلى رأس المال لصناعة التكنولوجيا، حيث كان بنك سيليكون فالي لاعباً رئيسياً في تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والشركات الأخرى. هذا يمكن أن يبطئ الابتكار والنمو في هذا القطاع.

- أيضا تراجع قيمة العملات المشفرة والدولار الرقمي فلم تتمكن شركة Circle للعملات الرقمية من سحب ما يقارب 3.3 مليار دولار من أصل 40 مليار دولار، من احتياطيات عملة الدولار الرقمي (USDC)؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة العملة المشفرة الأكثر استقراراً بنحو 11%، ليتم تداولها عند 0.9 دولار.

- صناعة مصرفية أوسع: فقد يؤدي الإفلاس إلى زيادة التدقيق والتنظيم للقطاع المصرفي، حيث يسعى المنظمون إلى منع الإخفاقات المستقبلية وحماية المستثمرين والعملاء، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف على البنوك وربما تباطؤ النمو في الصناعة.

- تنامي خسائر القطاع المصرفي الأمريكي قد تعرض البنوك والمستثمرين الآخرين الذين تعرضوا للخسارة بمصرف وادي السيليكون لخسائر أكبر نتيجة للإفلاس، وقد يواجهون أيضًا ضغوطًا متزايدة لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية وتجنب حالات الفشل المماثلة في المستقبل.

الدروس المستفادة

اتخذ المنظمون وصانعو السياسات العديد من الإجراءات للتعامل مع الأزمة في Silicon Valley Bank ومنع المزيد من حالات الإفلاس، عبر:-

ضاعفت أزمة سيليكون فالي من تحديات شركات التكنولوجيا الأمريكية، وفي نفس التوقيت وجه المستثمرون أصابع الاتهام نحو قطاع التكنولوجيا والعملات المشفرة

المارسات السليمة لإدارة المخاطر الضرورية، حيث أبرزت الأزمة أهمية إدارة المخاطر والرقابة الفعالة في القطاع المصرفي، تحتاج البنوك إلى إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر من أجل منع الفشل في المستقبل وحماية المودعين، كما يجب على المنظمين توخي اليقظة حيث تُظهر أزمة بنك وادي السيليكون أهمية الرقابة التنظيمية القوية واليقظة.

- يجب أن يكون المنظمون سباقين في تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات لمنعها من أن تصبح نظامية.

- الرفع من مستوى الشفافية والمساءلة أمران أساسيان بما يمكن أن تساعد زيادة الشفافية والمساءلة في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي ومنع حالات الفشل مثل تلك التي حدثت في بنك وادي السيليكون.

- يجب أن تكون البنوك أكثر انفتاحًا بشأن ممارسات إدارة المخاطر وعملياتها، كما يجب أن يكون المنظمون أكثر شفافية بشأن أنشطتهم الإشرافية.

- التدخل المبكر أمر حاسم خصوصا عندما تواجه البنوك صعوبات مالية، فإن التدخل المبكر ضروري لمنع الوضع من أن يصبح أسوأ. يجب أن يكون المنظمون مستعدين للتصرف بشكل حاسم في مثل هذه المواقف.

وعموماً سلطت أزمة بنك وادي السيليكون الضوء على أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر، والتنظيم القوي، والشفافية، والمساءلة في القطاع المصرفي، يجب على البنوك والمنظمين التعلم من هذه التجربة واتخاذ خطوات لمنع الفشل ولحماية المودعين، لمنع الأزمات المصرفية المستقبلية وتعزيز قطاع مصرفي أكثر استقرارًا واستدامة في المستقبل.

* مسؤول مراجعة الائتمان، البنك العربي

أبو لحوم- رئيس قسم منتجات الأفراد في كاك الإسلامي:

برنامج تمويل التعليم بالتقسيط (اقرأ) نافذة أمل للطلاب نحو المستقبل !!

تهتم البنوك في تقديم برامج ومنتجات تخدم المجتمع والمواطنين التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية، ومن تلك البرامج برنامج (اقرأ) تمويل التعليم بالتقسيط المقدم من كاك الإسلامي.

وفي هذا السياق أوضح الأستاذ/ عمرو حميد أحمد أبو لحوم- رئيس قسم منتجات الأفراد في كاك الإسلامي، أن برنامج تمويل التعليم بالتقسيط (اقرأ) فتح نافذة أمل للطلاب لإكمال دراستهم من خلال منحهم تمويلا لمدة عام كامل (12) قسطاً بدون أي أرباح، من خلال صيغة إجارة المنافع (عقد استئجار).

وعن بداية البرنامج أوضح أبو لحوم أنه تم تدشينه في يوليو 2022، وتزامن إطلاق الخدمة مع بداية العام الجامعي 2022-2023، مبينا أنه تم التعاقد مع أكثر من 30 جامعة وأكاديمية عليا وبعض معاهد اللغات وأكثر من 10 مدارس أهلية في صنعاء والحديدة.

وبحسب أبو لحوم فإن برنامج (اقرأ) للتعليم بالتقسيط يتميز بأنه يمكّن الطلاب من الحصول على فرصة المؤهل العلمي المناسب، والسهولة في عملية سداد قيمة الرسوم الدراسية على أقساط شهرية تخصم من راتب ولي أمر الطالب أو بضمانات تجارية يقبل بها البنك، كما يمنح تمويل (إقرأ) للأفراد العاملين في القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص.

أ. عمرو حميد أبو لحوم

وحول شروط التعاقد مع المرافق التعليمية، قال أبو لحوم أن كاك الإسلامي وضع عدة شروط لقبول التعاقد مع المرافق التعليمية، التي لها رصيد تعليمي متميز، واشترط توقيع اتفاقية برنامج (اقرأ) التعليمي بالتقسيط مع البنك، فتح نقطة مدفوعات عبر محفظة موبايل موني أو محفظة (سبأ كاش)، وفتح حساب جاري للمرفق التعليمي طرف البنك.

ونوه أبو لحوم إلى أنه عند التوقيع على اتفاقيات التعاون مع الجامعات يتم نزول مدربين من البنك إلى الجامعات، ويتم شرح سياسات ومحددات البرنامج وشرح الخدمات المصرفية وكيفية استعمال المحافظ الإلكترونية (موبايل موني) و(سبأ كاش) في عملية تسديد الرسوم الدراسية إلى نقطة المدفوعات الخاصة بالجامعة وكذلك التعريف بخدمة تسديد رسوم التنسيق عبر البوابة الإلكترونية لوزارة التعليم العالي.

وأضاف أن نظرة إدارة البنك المستقبلية لتطوير البرنامج تتجه إلى التوسع في تقديم البرنامج في محافظات مختلفة نظرا لاستقبال البنك طلبات عديدة من مختلف المرافق التعليمية في المحافظات، وحرصاً من البنك على إتاحة فرصة الحصول على تمويل التعليم بالتقسيط لجميع الطلاب بما يساهم ويخلق جيلا متعلما يعتمد عليه في بناء وطن متسلح بالعلم والمعارف المختلفة.

ولفت أبو لحوم إلى أن البرنامج سوف يساهم في توسيع الشمول المالي، مشيرا إلى أن من أهم أهداف البرنامج كذلك استعمال المحافظ الإلكترونية، في الجهات المتعاقد معها وأيضا الطلاب سوف يتعرفون عن قرب بالجهاز المصرفي من خلال حصولهم على تمويل التعليم بالتقسيط والتعرف على الخدمات البنكية مثل صرف الراتب وبطاقات الصراف الآلي، والانترنت وخدمات الحوالات المالية واستخدام المرافق التعليمية خدمات المدفوعات والتحصيلات الدراسية وبقية الخدمات البنكية الأخرى.

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقة وأمان

سبأ أونلاين

(الأنترنت البنكي)

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان

sababank.com
info@sababank.com
sabaislamibank

الرقم المجاني
8000120

25 عاماً من
العمل المؤسسي
INSTITUTIONAL WORK

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع المالي والمصرفي

م/ عبدالرحمن الحكيم

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أكثر المواضيع الحالية اهتماما، بالرغم من أن فكره الذكاء الاصطناعي ليست جديدة النشئة، حيث كان أول عمل جوهري في مجال الذكاء الاصطناعي في منتصف القرن العشرين من قبل عالم المنطق ورائد الكمبيوتر البريطاني "آلان ماثيسون تورينج" وأصبح مفهوم برنامج تورينج هو الجوهر في كل الآلات الحديثة التي تعمل بالذكاء اللاصطناعي حالياً.

والذكاء الاصطناعي بمفهومه العام هو أن تقوم الآلات بمحاكاة الذكاء البشري والتفكير مثل البشر وذلك من خلال أهم خاصيتين يرتكز عليهم الذكاء الاصطناعي و التعلم وحل المشكلات، مما يؤدي الى تحسين عملية صنع القرار.

سابقا كانت استخدامته حكراً على المختصين بالبرمجة المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكانت االتطبيقات أقرب ما تكون إليه هو في مجال البحوث العلمية وما كنا نشاهده في بعض أفلام الخيال العلمي، لكن كل هذا اختلف مع بدايه الثورة التكنولوجية الرابعة 4th industrial revolution، والتي من أساساتها التحول الرقمي القائم على التغيير والتحول وأتمتة آليات العمل process transformation/process automation وأصبح من أسس تقديم خدمات تكنولوجيا المال أول ما يعرف بالـ FinTech وبالتالي أصبحنا نرى أثر الذكاء الاصطناعي AI في تطبيقات وجوانب حياتنا اليومية.

ولابد من الإشارة إلى أن تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية في التخاطب مع برامج الذكاء الاصطناعي هي جزء من مجال الذكاء الاصطناعي الواسع ولكنه النطاق الذي يمكن أن يفيدنا في حديثنا عن دور الذكاء الاصطناعي في تنميه القطاع المالي والمصرفي.

أهمية الذكاء الاصطناعي

تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي، في إمكانيته من التعاطي مع الكم الكبير من البيانات من حولنا أو ما يسمى بالـ Big Data والتي يتم تجميعها من مصادر متنوعة وتحتاج إلى سرعة في التعامل معها واتخاذ أفضل قرار ممكن في وقت قصير، فدورة حياة المعلومة أصبحت قصيرة، وأصبح من المهم التعامل مع هذا الكم من البيانات بمنظور أشمل لأجل التعرف على أنماط وسلوك العميل وتقديم خدمة مميزة ومخصصة لكل عميل تلبي احتياجاته وتوقعاته المتغيرة والمتعددة مهما بلغت من التعقيد. وسواء أكنا واعيين بذلك أم لا، فإن الذكاء الاصطناعي أصبح فعلاً موجود في حياتنا في الحصول على اقتراحات الموسيقى أو الأفلام وغيرها من التفضيلات التي نجدها أمامنا حال تصفحنا للانترنت أو أحد مواقع التوصل الاجتماعي.

ويعتبر أحد أهم الأسباب في تنامي دور الذكاء الاصطناعي هي تلك الفرص الهائلة للتنمية الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها، وبحسب PriceWaterhouseCoopers، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 15.7 تريليون دولار.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بمجرد ظهور الـ ChatGPT خلال نوفمبر من العام الماضي وهو عبارة عن منصة أو ما يمكن تسميته روبوت يساعدك في الإجابة على أسئلتك، كتابة مقالات، التلخيص، وكذلك كتابه الأكواد البرمجية، قام أكثر من مليون شخص بالتسجيل على المنصة لتجربتها.

إن ما ميز الـ ChatGPT هو أنه يمكنك من التحدث معه باللغة الطبيعية natural language واستخلاص أفضل نتائج البحث وعرضها عليك بطريقة مبسطة وكأنك تتحدث مع شخص في الجهة المقابلة بجمل وتراكيب منطقية في الرد، كما أنه قد وفر على الباحث عن المعلومة عناء التصفح، والتلخيص بين عدد كبير من المواقع وإعطاء أفضل الإجابات وتلخيصها في نسق مبسط.

الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي ومقدمي الخدمات المالية

يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تطوير القطاع المالي والمصرفي في أتمتة العمليات التجارية الحيوية والرفع من القدرة الاستيعابية و التقليل من الأعمال المتكررة، مثل عمليات التحقق للتسجيل، وإدارة المخاطر، ومنع الاحتيال مع إطلاق إمكانات جديدة، وكذا استخدام روبوتات المحادثة وأنظمة التقييم الذكية للقروض ونحوها، سواء للعمليات الداخلية أو الخارجية، وأيضاً في عمليات التنبؤ بأحداث التدفقات المالية والتقليل من تدخل العامل اليدوي في تقديم الخدمات المالية والمصرفية. بل يمكن للذكاء الاصطناعي من تحسين جودة تجربة العميل (User Experience(UX من خلال فهم أفضل لاحتياجات كل عميل على حده وكذا تقديم خدمة مراكز الاتصال والاستجابة Call Center بكفاءة أفضل، ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي ما يلي :

الذكاء الاصطناعي في الإقراض

حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في ما يسمى بالتقييم للإقراض AI Scoring، وبالتالي ليس بالضرورة أن تتم بناء على المبدأ التقليدي بالضمانات المادية من أصول ونحوها، ولكن يمكن أن يتم التقييم من خلال التقييم لتاريخ المقترض المالي، بل أن الموضوع لم يقتصر على الجانب المالي وتحليله، ولكن يتجاوز ذلك إلى إمكانية استخدام الكم الهائل من البيانات للمقترض في كل جوانب حياته ومواقع التواصل الاجتماعية.

وبنفس الإمكانية يمكن استخدامها في بطائق الـ credit cards والتي تسمح للعميل بالحصول على سقف للسحب والدفع لمشترياته واحتياجاته بناء على تقييمه، وبالطبع فإنها تختلف عن الـ debit cards التي يتم الدفع لها مقدما وهي ما نستخدمه حاليا باليمن.

بل أن التقنية تجاوزت ذلك إلى أنه أصبح هناك إطار عمل خاص بالقروض الرقمية Digital Lending وأصبح هناك منصات قائمة على تقديم خدمات القروض وبطرق رقمية دون الحاجة لكل التعقيدات الحالية، وبالتالي فإن هذا سيقلل من تكاليف الإقراض وتكاليف الامتثال، والوقت اللازم لتقديم خدمات الإقراض بمختلف أنواعها.

بمعنى أنه لم يعد هناك حاجة لعدد كبير من الموظفين لمراجعة الأوليات وموافاة الشروط للامتثال وأصبحت تلك من الطرق التقليدية التي تؤثر بشكل كبير على القدرة الاستيعابية لمقدمي الخدمات المالية سواء كانت مؤسسات مصرفية أو شركات تقدم خدمات تكنولوجيا المال، أي أن تطبيق الذكاء الاصطناعي سيساعد في إمكانية تقديم الخدمات المصرفية لعدد أكبر من المستفيدين وتوسعة قاعده العملاء، وأيضا سيمكن من تقديم تنوع في خدمات الإقراض والقروض الصغيرة.

الذكاء الاصطناعي في محاربة الاحتيال

بحسب ماكنزي فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحسن محاربة الاحتيال بنسبة 40% ذلك أن إدارة محاربة الاحتيال anti-fraud management يمكن أن يكون لها من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي التعرف على الأنماط السلوكية pattern المختلفة للعملاء وللعمليات وبشكل أكثر كفاءة، وبالتالي الاستدلال على الاحتيال حتى لو كانت االعمليات في فترات متباعدة، ومهما كان حجم البيانات المراد التعامل معها. بخلاف الوضع الحالي الذي يقوم على مبدأ تحليل البيانات البسيط data analytic من

خلال عمل قوائم لشروط الامتثال Fraud Rules والتي تحتاج من وقت لآخر للمراجعة والتحسين عليها بحسب نوع العمليات والخدمات الجديدة التي قد تقدمها المؤسسة المالية، ولابد أن نعي أن التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني والاحتيال المالي وسرقة الهوية وتزوير المستندات والحسابات المزيفة ليست سوى جزء بسيط من الهجمات الإجرامية التي ينفذها المحتالون عبر الإنترنت، فقد نمت عمليات الاحتيال على البطاقات الإلكترونية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، ولا يمكن مجابهة ذلك إلا باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء نماذج تحليلية ذاتية التحسين، والعمل على المراقبة على مدار الـ 24 ساعة، وهو ما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي القيام به وبكفاءة عالية.

الذكاء الاصطناعي في منع غسل الأموال

مع التطور التكنولوجي والتغييرات الحالية في القطاع المصرفي ومقدمي الخدمات المالية، تظهر العديد من الفرص لمجرمي غسل الأموال من خلال ظهور التقنيات الجديدة أو التغير في سلوك العملاء الحاليين، وبالتالي قد تعد هذه فرصة لمجرمي غسل الأموال من إخفاء مسارات غسل الأموال وآثارهم التي يستخدمونها لتظليل أدوات منع غسل الأموال. وبالتالي فإن الاعتماد على كفاءة الفريق المختص بمنع غسل الأموال Anti-Money Laundering (AML) Team والمحصور بالعدد والإمكانيات الحالية المتاحة للتعرف على نمط معين أو تقييم حالة معينة، قد لا يضمن السرعة والدقة في التعرف على كل حالات غسل الأموال، ولذلك يمكن تعزيز كفاءة ذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي Systems rules-based AML للتعرف على الأنشطة المشبوهة، سواء من خلال معاملة تتجاوز حدًا معينًا أو أموالاً تتدفق من/إلى بلد معين شديد الخطورة. حيث يمكن هذا النظام من التعرف على عمليات غسل الأموال من خلال عمل بناء ملف دقيق Profiling عن كل عميل وسلوكياته المالية، وحال اختلاف أسلوب المعاملات المالية للعميل يمكن التعرف على ذلك، وكذا كشف عمليات غسل الأموال القائمة على انتحال هوية شخص أو استخدام وسطاء للتضليل.

بل أصبح من الضرورة بمكان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة منع غسل الأموال بسبب تعدد القنوات والخدمات المالية ووصل الحال في هذا المجال إلى أهمية تغيير النهج القائم على القواعد إلى النهج القائم على المخاطر risk-based approach وتفعيل دور الذكاء الاصطناعي فيه بشكل أكبر.

الذكاء الاصطناعي في محاربة الهجمات السيبرانية في المؤسسات المالية

مع توسع الانتشار للانترنت بسرعات كبيره 4G فإن خطر الهجمات السيبرانية أصبح أكبر من السابق، وخاصة أن نظم الخدمات المصرفيه ومقدمي خدمات تكنولوجيا المال أصبحت ترتبط بالعديد من الأنظمة integrated systems وتتواجد في أكثر من قناة لتقديم الخدمات platform Channels وكذا تعدد وانتشار طرفيات خدمات الأنظمة المالية، وبالتالي أصبح من الضرورة بمكان أن يحضى الأمن السيبراني وأمن المعلومات باهتمام لأجل حماية الأنظمة وحماية بيانات العملاء . ومن أحد أهم الأدوات التي يمكن أن تستخدم هو End Point deduction and response (EDR) وهو ما يعرف سابقا بالمفهوم البسيط مضاد الفيروسات، والسبب أنها لم يعد يقتصر على منع الفيروسات والبرامج الضارة فقط، ولكن أصبح يعتبر الخط الدفاعي الأول، ويقوم بعمل تحليل مستمر ومراقبة لكل أنظمة التشغيل، وكل ما عليها من برامج من خلال أساليب الكشف المتقدمة، التي تشمل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والتحليل السلوكي، وبالتالي يمكن أن نحقق قدر كبير من الحماية باستخدام موارد بشريه محدوده، وأصبح لزاما حماية العمليات المالية على كل المستويات من واجهة العميل أو التطبيق الذي يستخدمه إلى النظام الأساسي Core Banking System ، وكذا كل تراسلات الربط البيني بين كل الأجزاء للنظام أو الأنظمة الخارجية المرتبطة بالنظام.

بجانب ذلك لابد للمؤسسات المالية من استخدام SOAR (Security Orchestration, Automation and Response) solution وهو النظام المسؤول عن التنظيم الأمني وأتمتة وتكثيف عملية الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني وإنشاء عمليات واضحة لاكتشاف وتحليل ومنع حوادث الهجمات السيبرانية والتي يمكن الرفع من كفاءتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

دور الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات المصرفية والتمويل الأصغر

يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع التمويل الأصغر على تحريك عجلة النمو الاقتصادي القائم على التنمية المستدامة وذلك من خلال المساهمة في إيجاد آلية لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، وكذا المشاريع الريادية، التي غالباً ما تكون موجهة إلى تقديم خدمات الإقراض لأولئك الأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات النظام المصرفي التقليدية أو لديهم الحد الأدنى من الوصول إليه.

وهنا تبرز المشكلة في اعتماد التمويل الأصغر على بيانات غير كاملة، والأسواء من ذلك احتمال عدم وجود بيانات على الإطلاق لاتخاذ قرارات مالية صائبة، وبالتالي فإن الذكاء الاصطناعي قد يكون جزء من الحل لتحسين آلية عمل التمويل الأصغر، من خلال التعامل مع نشاط الوسائط الاجتماعية أو أي نشاط على الانترنت وبالتالي يمكن الحصول على معلومات أفضل للجدارة الائتمانية.

الجانب القانوني

كما هو الحال عند دخول تقنية جديدة، لابد أن يواكب ذلك تعديلات وتغييرات تنظم وتضع الإطار القانوني المناسب، وفي حال استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، فإن على الجانب الحكومي متمثلاً بالبنك المركزي وكل الجهات ذات العلاقة إعداد السياسات والقوانين لذلك، بحيث يتم تحقيق أقصى استفادة ومنع أي جوانب قد تضر بالقطاع المالي والمصرفي أو توجد ثغرات فيه، وكذا أهمية حماية بيانات المستخدم من جانب الخصوصية privacy واستخدام البيانات الخاصة بالعملاء.

من جانب آخر لابد من الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية والمتعلقة باستخدام وإعادة استخدام البيانات والتنقيب في البيانات دون الاعتبار الكافي بحقوق الملكية للعملاء، وما يرتبط ذلك بجانب الأخلاقيات Ethics حال الاطلاع على كل التفاصيل المتعلقة بالعميل وحياته الشخصية والتي قد تحتمل الكثير من الخصوصية، دون تصريح مباشر منه بأحقية استخدامها أو الوصول لها.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن العالم بأسره لايزال في خضم ذلك، دون وجود قوانين مباشرة وتشريعات أو إطار عمل قانوني للذكاء الاصطناعي واستخداماته وتقييم المخاطر المصاحبة لاستخدامها في الجانب المالي والمصرفي.

الصعوبات والجوانب السلبية

يعتبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ذو تكلفة عالية في الوضع الحالي مما قد يستلزم دراسة الجدوى المالية لإقناع أصحاب القرار بالتكلفة اللازمة له، وما سيوفره على المدى الطويل، وربما هذه هي أحد جوانب الصعوبة التي يمكن أن يواجهها تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

جانب آخر هو إحلال الوظائف التي يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها، وهنا لابد أن نرى الصورة الكاملة من حيث الفرص الجديدى التي سيفتحها عهد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والذي لابد أنا يرافقه تطوير للكادر الوظيفي، وبالتالي تمكين الكادر من التطوير في العمل.

وفي الأخير هناك العديد من التطبيقات التي يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي المساهمة فيها، ولكن لابد من الأخذ بالاعتبار أهمية عمل خوارزميات تحقق من صحة البيانات لأجل منع الخروج بقرارات خاطئة، بمعنى good data is the solution to good AI systems.

المراجـــع

- AI in Financial Services: Use Cases and Applications - Intel.
- How AI is Shaping the Future of Financial Services (deloitte.com).
- What is artificial intelligence and how is it used? | News | European Parliament (europa.eu).
- Artificial intelligence | NIST.
- 8 Signs That the AI 'Revolution' Is Spinning Out of Control (gizmodo.com).
- Best Usages Of Artificial Intelligence In Everyday Life (2022) - Dataconomy.
- How Artificial Intelligence is Transforming the Financial Services Industry (deloitte.com).
- How artificial intelligence is transforming the world (brookings.edu).
- Can EDR technology prevent the next financial cyberattack? - Bankin.

في عالم انترنت اليوم الرقمي المتزايد، أصبح أمن العمليات المصرفية من الاختراق الإلكتروني قضية حاسمة للبنوك في جميع أنحاء العالم، والذي يتزامن مع ظهور الجرائم الإلكترونية والتهديدات الرقمية الأخرى، حيث تواجه البنوك تحديات غير مسبوقة في حماية أنظمتها المعنية بخدمة عملائها رقميا، عبر تطبيقات البنوك للهواتف الذكية ومحافظها الرقمية، والانترنت المصرفي "البنك الإلكتروني"، في هذا المقال نسعى إلى فهم دور البنوك وما تقوم به للحفاظ على الأمن الرقمي لخدماتها الإلكترونية والتدابير التي تتخذها لحماية عملياتها وخصوصية عملائها.

تتضمن هجمات التصيد الاحتيالي خداع موظفي البنك أو العملاء للكشف عن بيانات حساسة، عادةً من خلال رسائل بريد إلكتروني أو مواقع ويب مزيفة

المصارف وأسبقيتها في أمن خدماتها المصرفية والرقمية

أ. أسامة الشوخي*

خدمات متنوعة

بنظرة عامة تشمل العمليات المصرفية مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، ومنها فتح الحسابات المصرفية، وإصدار بطاقات الخصم والائتمان، وإصدار بطائق الصراف الآلي، كما تقدم البنوك أيضًا تطبيقات رقمية للهاتف المحمول وعبر الإنترنت لتتيح للعملاء إدارة حساباتهم عن بُعد، وعرض أرصدة حساباتهم واستعراض تواريخ تلك المعاملات، إضافة لهذه الخدمات الأساسية، تقدم البنوك أيضًا منتجات وخدمات مالية إضافية، عبر ما توفره هذه التطبيقات الرقمية للعملاء من إمكانات لسداد مدفوعاتهم بالنقود الإلكترونية وقدرتهم على إجراء تحويلات مالية لأشخاص "ليس بالضرورة أن يكون لديهم حسابات مصرفية"، كما تسهل لهم تنفيذ التحويلات الإلكترونية بين حساباتهم وحسابات العملاء الآخرين، فتشكل هذه العمليات مجتمعة أساس النظام المالي الرقمي الحديث، مما يمكّن الأفراد والشركات من إدارة مواردهم المالية بكفاءة وأمان.

مخاطر الاختراق

ولكن تلك التسهيلات والخدمات المصرفية الرقمية غالباً ما تكون عرضة لمخاطر الاختراق الإلكتروني، المعروف أيضًا باسم "التسلل عبر الإنترنت"، والوصول غير المصرح به إلى أنظمة وشبكات البنوك بحيث يجعلها عرضة لسرقة البيانات المالية الحساسة أو المعلومات الشخصية للعملاء أو بيانات اعتماد تسجيل الدخول وكلمات المرور للتطبيقات الهاتفية المصرفية، والتي يمكن أن يتم اخترقها إلكترونيًا بأشكال عديدة، مثل: عمليات التصيد الاحتيالي أو تسلل البرامج الضارة أو هجمات برامج الفدية، أو عبر إرسال روابط خارجية برسائل SMS لهواتف العملاء، وهو ما يؤدي إلى أضرار مالية وسرقة بيانات وهوية المتعاملين، مما ينتج عنه الإضرار بالسمعة والمسؤولية القانونية المترتبة نتيجة لذلك.

أمثلة اختراق

أكثر أمثلة حالات الاختراق الإلكتروني شهرة ما عرف باختراق بيانات JPMorgan Chase عام 2014، والذي نتج عنه سرقة معلومات شخصية لأكثر من 76 مليون عميل، وأيضا حادثة سرقة بنك بنغلاديش عام 2016، حيث سرق المتسللون 81 مليون دولار بواسطة الوصول لنظام الدفع الخاص بالبنك، وغيرها كثير والمغزى من عرض هذه الأمثلة هو تسليط الضوء على التأثير المدمر الذي يمكن أن يحدثه الاختراق الإلكتروني على البنوك وعملائها، على هذا النحو، ولذلك من الأهمية بمكان أن تظل البنوك يقظة وأن تستثمر بكثافة في تدابير الأمن الرقمي والأمن السيبراني

عودة الثقة للتعاملات المالية والمصرفية عبر البنوك اليمنية يمثل المسار الصحيح والطريق السليم لعجلة التنمية والاقتصاد الوطني

لحماية نفسها وخدماتها وعملائها من هذه الأنواع من الهجمات والاختراقات الرقمية.

تصيد احتيالي

بالنظر إلى طبيعة ودور البنوك وأهميتها فإنها تواجه مجموعة واسعة من تهديدات الأمن السيبراني، بما في ذلك هجمات التصيد والبرامج الضارة وهجمات برامج الفدية. وتتضمن هجمات التصيد الاحتيالي خداع موظفي البنك أو العملاء للكشف عن بيانات حساسة، عادةً من خلال رسائل بريد إلكتروني أو مواقع ويب مزيفة. فمثلاً تتضمن البرامج الضارة التي يمكنها التسلل إلى أنظمة البنوك وسرقة البيانات الحساسة، هجمات برامج الفدية قفل أنظمة أو بيانات البنك والمطالبة بالدفع مقابل إعادة فتحها.

تحديات رئيسية

هناك الكثير من التحديات التي تواجه البنوك لحماية أنظمتها من هذه التهديدات، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في أن العديد من الهجمات تنشأ خارج شبكة البنك الرقمية، ويمكن أن تأتي من أي مكان في العالم، مما يجعل من الصعب تعقبها ووقفها، إضافة إلى ذلك، يعمل مجرمو الإنترنت باستمرار على تطوير تقنيات جديدة ومتطورة لاختراق أنظمة البنوك، مما يجعل البنوك وعملاءها في صدارة دائرة تعرضهم الدائم للتهديدات، الأمر الذي يدفع بالبنوك إلى ضرورة أن تعمل على التوازن بين حاجتها إلى الأمان القوي وحاجتها لتوفير خدمات آمنة وسلسة وسهلة الاستخدام لعملائها، والتي قد يكون من الصعب على غير البنوك تحقيقها كون البنوك لديها القدرة والملاءمة المالية القوية بما يمكنها من الاستثمار في الخدمات والتطبيقات المصرفية الرقمية، ولما لها من مقدرة عالية على التخفيف والتحجيم والتقليل من أي مخاطر قد تتعرض لها عملياتها الرقمية والإلكترونية لشدة التدابير لديها للأمن السيبراني، لما تواكبه البنوك بشكل مستمر ودائم من تحديثات مستمرة على مدار العام في أمان جدران الحماية لديها، وبرامج مكافحة الفيروسات، وأنظمة كشف التسلل، إضافة إلى تدريب كوادرها بشكل منتظم ودوري عبر برامج تدريبية حديثة لموظفيها، وتوعيتهم بشكل دائم عن مخاطر الأمن السيبراني، كما تقوم البنوك بالعمل أيضاً مع المنظمين الخارجيين من الشركات الرقمية أو عبر المجموعات البنكية بالمواكبة والاطلاع على أحدث التهديدات الناشئة وما يقابلها من أفضل وأحدث الممارسات في مجال الأمن السيبراني.

حالة معقدة

الحالة الراهنة للتهديدات الرقمية التي تواجه البنوك اليوم معقدة للغاية وتتطور باستمرار، حيث تواجه البنوك مجموعة متنوعة من التهديدات، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والإرهاب السيبراني وخرق البيانات والتهديدات الداخلية وغيرها. ولقد تطورت هذه التهديدات بشكل كبير بمرور الوقت، حيث أصبح مجرمو الإنترنت أكثر تعقيدًا وابتكارًا في هجماتهم. على وجه الخصوص، أصبحت الهجمات مثل هجمات الفدية وهجمات رفض الخدمة الموزعة (DDoS) من التكتيكات الشائعة لمجرمي الإنترنت الذين يتطلعون إلى تعطيل المؤسسات المالية أو ابتزازها.

إجراءات أمنية

كما تستخدم البنوك مجموعة من الإجراءات الأمنية مثل جدران الحماية وبرامج التشفير والمصادقة الثنائية. على سبيل المثال، فجدران الحماية لمراقبة حركة مرور الشبكة الواردة والصادرة وحظر الوصول غير المصرح به. كما تستخدم أيضا برنامج تشفير لحماية البيانات أثناء النقل وفي حالة السكون، ومصادقة ثنائية للتحقق من هويات المستخدمين الذين يصلون إلى أنظمتها.

ولذلك فإن البنوك تتميز عن غيرها بما لديها من إمكانيات يمكن أن تستثمر بكثافة في تدابير أمنها السيبراني لمواجهة هذه التحديات، والمخاطر، كما تعمل البنوك على الامتثال للوائح والمعايير الصارمة التي يفرضها البنك المركزي لحماية البيانات (GDPR) ومعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)، لضمان أمن وسلامة بيانات عملائها.

الأمر الذي يجعل البنوك أكثر المؤسسات ذات الخدمات المالية قدرة على مواجهة هذه التهديدات الإلكترونية بشكل فعال مما يجعلها دوماً موضع ثقة عملائها وثقة النظام المالي ككل.

أخيراً، يمكن القول أن البنوك بما تعطيه من الأولوية لإجراءات الأمن الالكتروني وسلامة تطبيقاتها الرقمية لعملائها وبما تؤديه من تطوير وتحسين ومتابعة مستمرة لمعايير وممارسات الأمان لأنظمتها، ومراجعتها وتحديثها بانتظام، يدل على نهج قوي واستباقي للأمن الرقمي كأمر بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك لحماية أصولها وأموال عملائها بما يحافظ على الثقة فيها وفي النظام المصرفي ككل. مما سبق ولأهمية هذا الأمر فإن المصارف اليمنية تتوجه نحو تعزيز ونشر خدماتها بشكل رقمي مع توظيف ما يمكنها توظيفه من الإمكانيات المتوفرة لديها في تعزيز أمنها السيبراني خصوصا في ظل عودة الثقة للتعاملات المالية والمصرفية عبر البنوك اليمنية كونه يمثل المسار الصحيح والطريق السليم لعجلة التنمية والاقتصاد الوطني للبلاد بالرغم من أي ظروف يمر بها الوطن، وهو ما تمكنت المصارف اليمنية من إثباته على أرض الواقع.

المـــراجع:

https://www.worldbank.org/en

https://en.wikipedia.org/wiki/Digital_banking

https://www.knowledgehut.com/blog/security/cyber-security-in-banking

*مشرف قسم السيولة – بنك التضامن

بنك اليمن والخليج ينظم ملتقى التنمية المستدامة برؤية مصرفية

عبده أحمد الصياد

ملتقى التنمية المستدامة
برؤيـــة مـصـرفـيـة 2023

بنـك اليمـن والخليـج
Yemen Gulf Bank

ينظم بنك اليمن والخليج ملتقى التنمية المستدامة تحت شعار: (آفاق التنمية المستدامة برؤية مصرفية).

وأوضح مدير عام بنك اليمن والخليج الأستاذ/ عبده أحمد الصياد أن الملتقى الذي تشارك فيه عدد من الجهات والمنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات التعليمية ورواد الأعمال يتضمن عددا من أوراق العمل تشمل ابعاد التنمية المستدامة بجوانبها المتعدده كما سيتضمن الملتقى استعراض العديد من التجارب الدولية في هذا المجال.

وأشار الصيادإلى أن الملتقى يهدف إلى إتاحة الفرصة لرواد الاعمال للالتقاء مع خبراء التنمية المستدامة والجهات الممولة لمشاريع التنمية المستدامة.

ولفت الأستاذ عبده أحمد الصياد إلى أنه سيتم خلال الملتقى مناقشة أوجه التعاون متعدد الاطراف للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والخروج برؤية مصرفية تدعم عملية الانتقال الى مجالات التنمية المستدامةوالاستفاده من الفرص والمشاريع الواعدة.

بنك اليمن والخليج.. أنموذج التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة

في ظل الواقع الذي أصبح يعيشه القطاع المصرفي اليمني وكذا واقع الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ العام 2015 وحتى اليوم.. أصبح الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد هو التوجه المطلوب بالنسبة للبنوك والمصارف اليمنية.

وفي هذا السياق يتطلب اهتمام البنوك بعملية تطوير وتحديث سياساتها ورسم خططها واستراتيجياتها ورؤاها المستقبلية، وكذا تطوير وتحديث خدماتها وأنشطتها ومنتجاتها المالية، والتدريب والتأهيل لكوادرها إعادة الهيكلة الشاملة لمجالات مواردها البشرية والتكنولوجية والإدارية والمؤسسية والمالية وبناها التحتية والتنافس في تقديم الخدمات والتقنيات المصرفية والحلول التمويلية المتميزة وفقا لمتطلبات واحتياجات المرحلة التي تقتضي في المقام الأول تقديم الدعم والتمويل لقطاع الأفراد والمشروعات والمنشآت الصغيرة والأصغر، بما يحقق هدف الإيفاء بمسؤوليتها المجتمعية، وكذا هدف الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني للبلد وتحقيق التنمية المستدامة والنهوض الشامل بالوطن والإنسان.

وكأنموذج للبنوك اليمنية ذات التوجه نحو الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة أطلق بنك اليمن والخليج هويته الجديدة (YGB) تحت شعار (رؤية جديدة .. لتنمية مستدامة) وفي سبيل العمل على ترجمة وتطبيق رؤيته الجديدة على صعيد الواقع الفعلي يأتي حرص واهتمام قيادة البنك وجميع العاملين فيه على الاستمرار في عملية التحديث والتطوير وبذل الجهود وتسخير الطاقات لتحقيق هدف التميز في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء بما يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم وتحقيق مكانة متقدمة للبنك في الساحة المصرفية والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد.

وائل المديني*

تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤية البنك الجديدة قد حملت في مضامينها محددات ومعالم الطريق الواضح لتنفيذ الخطط والبرامج التي يسعى البنك إلى تنفيذها في إطار الحرص على تحقيق المزيد من التميز والتوسع في تقديم الخدمات الحديثة والمتطورة، والتي تتبنى دعم وتنمية مشاريع العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية المتميزة بإشراف فريق عمل محترف وبنهج مؤسسي ومهني متكامل وبيئة عمل محفزة على التطوير والتميز.

وفي إطار حرص بنك اليمن والخليج على خلق شراكة حقيقية له مع القطاع المصرفي العربي والمحلي وتبادل الخبرات المصرفية وبما يعزز ويؤهل البنك للعمل على تبني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قام البنك بعدد من اتفاقيات التعاون والعمل المشترك مع عدد من البنوك العربية.

كما يأتي أيضاً استعداد البنك لتنظيم المؤتمر الخاص بالتنمية المستدامة خلال الأيام القادمة.

*مدير إدارة التسويق في بنك اليمن والخليج

شامل موني
Shamil Money

ارسال الحوالات واستلامها
عبر فروع المصرف او وكيل للخدمة

شحن الرصيد
والباقات والإنترنت

دفع قيمة المشتريات
بسهولة وأمان

سداد فواتير الكهرباء
التجاري والحكومي

السحب من أجهزة
الصراف الآلي

الإستعلام عن الحركات

الإشتراك مجاني
ومن أي مكان أون لاين

ربط حساب المحفظة بالحساب
البنكي وتغذية المحفظة

Shamil Bank
مصرف اليمن البحرين الشامل

الرقم المجاني
8000830

السيولة كلمة مطاطية قد تعني سيولة الأصول، أو السيولة المحاسبية، وسنتناول هنا السيولة بمفهومها البسيط والمتداول لدى الجميع، وهي سيولة النقد وملاءة الخزينة بالذات، باعتبارها محور الحديث الراهن والمشكلة القائمة والمتفاقمة.
بتوفر السيولة النقدية، تتوفر القوة الشرائية، وتتحرك الأعمال الحرة والخاصة والعامة والأنشطة المهنية، وتنتعش الحركة التجارية والمعمارية، وتستمر الدورة المالية التي تغذي الحياة، أما حينما تداهمنا أزمات السيولة النقدية، فإن الكثير من جوانب الحياة وقطاعاتها توشك أن تصاب بالفشل أو الشلل أو التلاشي والتوقف.

أزمة السيولة النقدية في البنوك اليمنية..

مؤشرات التفاقم في الأزمة والحاجة الماسة إلى التعامل الجاد

محمد عمر الشيخ*

وإذا افترضنا أن السيولة النقدية أحد الوظائف الحيوية لاستمرار معيشة الناس بمعناها الشامل، فإن البنوك والمصارف هي الجهاز المعني باحتواء هذه الوظيفة الاقتصادية الحيوية والمسؤول عن تشغيلها من خلال استيعاب الودائع والمدخرات، ومن ثم إعادة تدويرها واستثمارها وتلبية احتياجات العملاء والسوق من النقد، والقيام بتمويل العمليات والأنشطة التجارية غير القادرة على الظهور إلى النور، وبذلك يضل الاقتصاد نشطا يتمتع بديناميكية الحركة الاستثمارية والتنموية.

هذه الوظيفة الحيوية الضرورية لاستمرار القطاع الاقتصادي في حالة ملائمة قد أصيبت في وطننا اليمني بجفاف حاد أدى إلى إصابة الأجهزة التي تقوم بها بفشل أو شلل شبه تام.

وفي إطار استعراضنا للصورة السيئة من أزمة السيولة النقدية، يمكن القول أن البنوك اليمنية قد أصبحت في وضع لا تحسد عليه، حيث عملت الظروف المحيطة على تكبيلها وتقييدها، ولم يتوقف الحد عند مستوى أنها أصبحت تعاني فقط من أزمة سيولة تكاد تعصف بها، بل تجاوز الأمر إلى أن صارت عاجزة حتى عن البحث عن حلول لتوفير السيولة، سواء من خلال تسييل الأصول وبيع الصكوك، أو عبر استقطاب العملاء وإيداعاتهم أو استرجاعها عبر تحصيل الديون المتعثرة والإفراج عن الأرصدة المجمدة.

مخاطر الأزمة

وبما أن الأسباب التي أدت إلى أزمة السيولة النقدية بالتحديد معروفة لدينا على الأقل كمصرفيين وهي لا تخفى على الكثيرين، فإننا لن نقف عندها، بل سنتجاوزها لنسلط الضوء قليلا على مخاطر أزمة السيولة النقدية التي سنستعرضها بشكل سريع لنتمكن من التقاط صورة توضح حجم المخاطر التي تقف أمام البنوك اليمنية وهي كالتالي:

- صعوبة الحياة بشكل عام.
- تدهور مستوى الثقة بالبنوك لدى العملاء.
- إحجام العملاء وتوقفهم عن إيداع أموالهم ومدخراتهم.
- توقف العمليات والأنشطة المصرفية في البنك.
- تشجيع السوق السوداء العشوائية على حساب المصارف المنظمة.
- تشجيع الكثير من التجار على التهرب الضريبي والزكوي وحتى الجمركي.
- عدم حصول البنك المركزي على بيانات حقيقية حول التدفقات النقدية والدورة المالية في السوق التي يستطيع من خلالها تقييم الأمر بالسلب أو الإيجاب.
- دخول البنوك في حالة موت سريري.

يجب على القيادات المصرفية القيام بدورها بعيدا عن التنصل أو العيش بمنأى عن الواقع والتجربة

الحلول والمعالجات

بناء على ما أسلفنا ذكره، فإننا نقف أمام أزمة حقيقية ومحطة مصيرية في تاريخ البنوك اليمنية، ومن منطلق الأمانة التي تستوجب أداء النصيحة، وبحكم الخبرة والبحث استطعنا تدوين بعض الإجراءات والحلول والمعالجات التي نعتقد أنها ستساعد في التغلب على الأزمة الراهنة أو أنها ستكون مفيدة على الأقل في إيقاف التدهور الحاصل، وهي كالتالي:

- **طلب الدعم من البنك المركزي:** في حالة النقص الحاد في السيولة ، يمكن للبنوك الإسلامية طلب الدعم من البنك المركزي من خلال التسهيلات المختلفة مثل: نوافذ الخصم أو التمويل الطارئ.
- المطالبة بالإفراج عن الأرصدة المجمدة، سواء لدى الجهات الحكومية أو أي جهة أخرى.
- **تحصيل الديون المتعثرة:** رفع الطاقة القصوى والعمل على تحصيل واستعادة الديون التي لا زالت لدى العملاء في السوق باعتبار أن البنوك اليمنية تعاني من تعثر مديونيات ضخمة في السوق.
- **زيادة الودائع:** يمكن للبنوك الإسلامية تشجيع العملاء على إيداع المزيد من الأموال من خلال تقديم معدلات ربح جذابة وحوافز أخرى، وسيؤدي ذلك إلى زيادة سيولة البنك وتوفير المزيد من الأموال للتمويل والإقراض.
- **تنويع الاستثمارات:** يمكن للمصارف الإسلامية العودة إلى الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل: العقارات والسلع والصكوك (السندات الإسلامية) لتنويع محافظها الاستثمارية وتقليل المخاطر.
- **ابتكار مشاريع جديدة :** القيام بالاستثمار في مشاريع مزمنة ومستقلة يتم طرحها على هيئة أسهم للجمهور، وهذا بحد ذاته سيعمل على تفويج التدفقات النقدية إلى المشروع الأكفأ الذي سيلامس احتياجات المستثمر والجمهور معا.
- تفعيل الخدمات المصرفية بشكل يلبي احتياج التاجر من حيث الائتمان والأمان والسرعة والدقة.
- تسهيل نقل الحيازات النقدية داخل البلاد وخارجها وطمأنة أصحاب الأموال، كي تتمكن البنوك من تغطية أرصدتها في الداخل والخارج، وبالتالي القدرة على القيام بوظائفها وتنفيذ عملياتها المصرفية كالحوالات و و الاعتمادات والضمانات.
- **التعاون مع البنوك الأخرى:** يمكن للمصارف الإسلامية التعاون مع البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية الأخرى لمشاركة السيولة وتقليل تأثير نقصها، ولو من خلال بطائق الصراف الآلي والمحافظ الإلكترونية.
- **إدارة المخاطر بشكل فعال:** يجب أن يكون لدى البنوك الإسلامية أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها.
- التركيز على تحصيل الديون المتعثرة والضغط من أجل تحقيق ذلك.

- تسييل بعض الأصول أو المنقولات التالفة أو المكدسة.

- **تطوير منتجات جديدة:** يمكن للبنوك الإسلامية تطوير منتجات وبرامج وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتولد المزيد من التدفقات النقدية، مما يزيد من مركز السيولة لديها.

- **تحسين الكفاءة:** يجب أن تركز البنوك الإسلامية على تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال خفض التكاليف وتبسيط العمليات واعتماد الحلول التقنية التي تعزز الإنتاجية، وسيساعدها ذلك على تحسين مواردها وتحسين ربحيتها ، الأمر الذي سيعزز بدوره وضع السيولة لديها.

- نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور لاستخدام النقود الإلكترونية بالتزامن مع توسيع دائرة المحافظ الإلكترونية وتغطيتها بالسداد في جميع القطاعات.

- توسيع نطاق استخدام الطاقة البديلة في تشغيل الأجهزة البنكية والصرافات بما يقلل من استهلاك الكهرباء أو المولدات والديزل، ونكون بهذا قد خفضنا الكلفة العالية وحققنا الأمان للبيئة.

- **القيام بالمشاريع المشتركة:** وذلك عبر الاتفاق التجاري، الذي يتفق فيه طرفان أو أكثر على جمع مواردهم لإنجاز مهمة محددة، وتعتبر هذه المهمة مشروعا جديدا أو نشاطا تجارياً، ويعد كل طرف مسؤول عن التكاليف والأرباح والخسائر، ومع ذلك يعد هذا المشروع مستقلا بذاته ومنفصلا عن المصالح التجارية الأخرى ذات العلاقة بأطراف الاتفاق، وتعتبر سوني أيريكسون من أشهر المشاريع المشتركة التي أنجزت بالتعاون بين شركتين عملاقتين.

ختاماً.. يجب على القيادات المصرفية القيام بدورها بعيدا عن التنصل أو العيش بمنأى عن الواقع والتجربة، لأن عواقب التجاهل أو التنصل ستكون وخيمة على اقتصاد البلاد ككل، وبالتالي فإن على البنوك تشكيل لجان مشتركة للتواصل والتشاور فيما بينها من جهة، وللتواصل مع البنك المركزي والجهات الحكومية ذات العلاقة من جهة أخرى، لبلورة الحلول والتوصيات التي تضمنتها الكثير من الدراسات والبحوث، أو حتى لإيجاد حلول أخرى تعمل على إنقاذ القطاع المصرفي والوصول به إلى نقطة الأمان، من خلال إعادة تفعيل القطاع المصرفي كخطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية، وتحقيق أسس الاستقرار المصرفي بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام.

* مسؤول قسم الأسهم في بنك سبأ الإسلامي

كتاب (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي اليمني) إضافة نوعية للجهاز المصرفي اليمني

يعد كتاب (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي اليمني) الذي أعده الأستاذ/ طه محمد عبدالله الرحومي، مدير إدارة الاخطارات (fiu) في(البنك المركزي اليمني)، واحدا من أوائل الكتب في هذا المجال على مستوى الجمهورية اليمنية.

الكتاب يهدف إلى تعزيز الوعي بشأن مكافحة هذه الجريمة على مستوى الجمهورية اليمنية بشكل عام والقطاع المصرفي اليمني بشكل خاص، من خلال التعرف على المراحل والأساليب، وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشأن مكافحة غسل الأموال، وكيفية مواجهتها.

كما هدف الكتاب أيضاً إلى تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووسائل تخفيفها أو الحد منها من خلال الاستناد إلى التوصيات الدولية (توصيات مجموعة العمل المالي الـ FATF)، والالتزام بتطبيق القوانين واللوائح التنفيذية لها، وكذلك تعليمات البنك المركزي اليمني المعنية بمكافحة هذه الجريمة.

ويتطرق الكتاب إلى مؤشرات الاشتباه المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغرض عدم استخدام القطاع المصرفي في تمرير العمليات المشبوهة، والإبلاغ فوراً إلى وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي عند الاشتباه بمثل تلك العمليات غير العادية.

ولكون الجهاز المصرفي يمثل البيئة الحاضنة لانتشار عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنه المعني أكثر من غيره بمواجهة تلك المخاطر من خلال إعداد سياسات وإجراءات وضوابط داخلية وتفعيلها للحد من هذه الجريمة.

يشار إلى أن الكتاب يقع في 166 صفحة من القطع المتوسط.

الأستاذ/ طه محمد الرحومي

السريع للحوالات
ALSAREA TRANSFER

1000000 مليون ريال

مع السريع حوالات أسرع

وجوائز أكثر

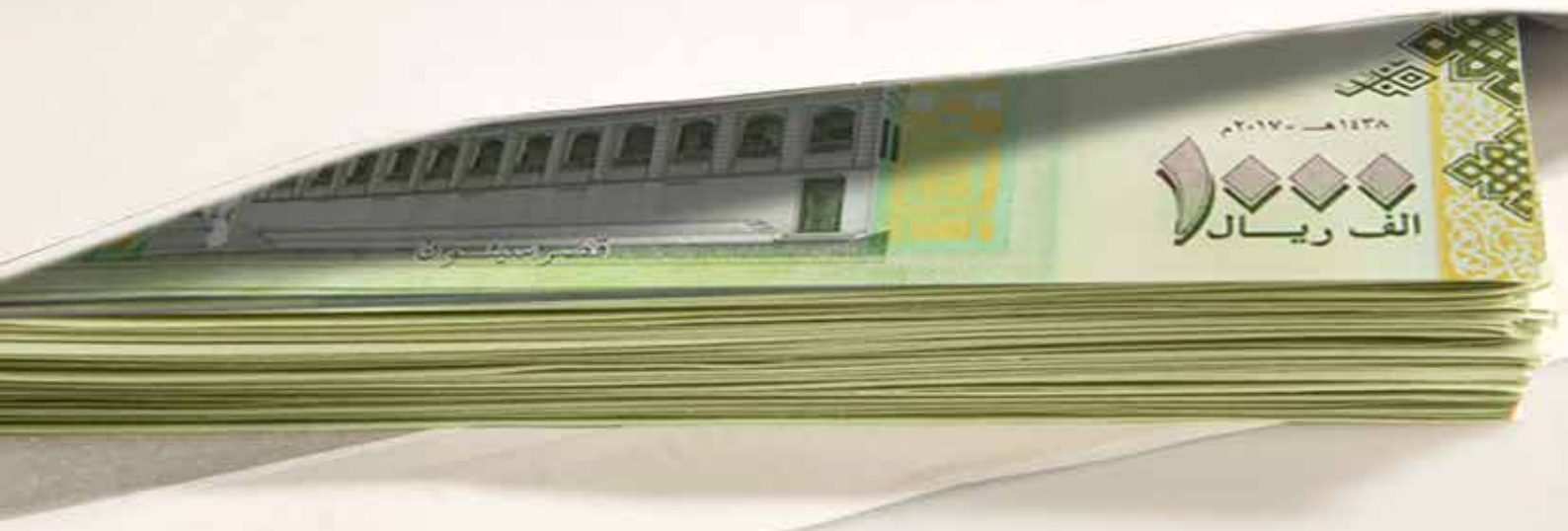

ISO 27001 Information Security Management Certified

8003033
778003033

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank
YGB

رؤية جديدة

لتنمية مستدامة

الإدارة العامة:
صنعاء - شارع الشوكاني
هاتف: 260823-1-967+

عدن - العقبة - شارع سالم علي
هاتف: 296128-2-967+

الرقم المجاني
8000414

بطاقة النت تخليك تلف العالم

برسوم أقل وبنظام الحماية 3D secure

اشترك.. سدد..ومَول اعلاناتك

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN بنك اليمن الدولي

هدفنـــا واحـــد

Call center 800600

www.ibyemen.com